

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

اقتصاد نقدي معمق

موجهة للطلبة: سنة أولى ماستر تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة علوم اقتصادية

السداسي: الأول

إعداد د: بن عياد محمد سمير

الرتبة: أستاذ محاضر قسم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية: 2021-2022.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمَلُهُ الْمَوَاقِدُ
فَيَكْفِئُنَا بِصَفْحَتِهِ
الْحَرَّ وَالْبُرْدَ وَإِنَّ
رَبَّنَا لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ

دعاء

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً وقلباً خاشعاً وعلماً نافعا

ويقيناً صادقا وديننا قيما

وأسألك دوام النجاة من كل بلية

اللهم لا تجعلني أصابح بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت وعلمني اللهم إن بالعمل والجد نصل إلى النجاح

اللهم لا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا إلى النار مصيرنا

ربي تقبل منا صالح عملنا في عاجله وأجله وأجله خالصا لوجهك لا لغيرك واحفظنا

ويسر لنا عملنا واجعله الوارث وفاتحة خير للجميع.

توجه هذه المطبوعة إلى طلبة السنة الأولى ماستر
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي شعبة علوم اقتصادية

بالتوفيق

01	المحاضرة 01: نشأة النقود وتطورها
02	◆ نشأة النقود
04	◆ تعريف النقود
08	◆ خصائص النقود
12	المحاضرة 02: أشكال النقود القديمة
12	◆ أنواع النقود
12	◆ النقود السلعية
14	◆ النقود الورقية
17	◆ نقود الودائع
19	◆ النقود الائتمانية
21	المحاضرة 03: النظرية النقدية التقليدية.
22	◆ النشأة
22	◆ أسس و مبادئ النظرية النقدية
24	◆ افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية
25	◆ المجمعات النقدية M1-M2-M3
26	◆ النظرية الكمية للنقود (معادلة التبادل لفischer)
28	◆ معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة
29	المحاضرة 04: النظرية الكينزية .
32	◆ الأوضاع التاريخية لنشأة النظرية الكينزية
35	◆ الطلب على النقود عند كينز
37	◆ نظرية الاستثمار والدخل
40	◆ الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية .
41	المحاضرة 05: النظرية النقدية المعاصرة
42	◆ ظروف نشأة النظرية النقدية المعاصرة
43	◆ نظرية الكمية الحديثة لفريدمان
45	◆ دالة الطلب الكلي لفريدمان
47	◆ صعوبات صياغة معادلة النهائية لفريدمان
46	المحاضرة 06: البنوك التجارية
49	◆ نشأة البنوك التجارية

50	◆ تعريف البنك التجاري
53	◆ السمات الرئيسية للبنوك التجارية
54	المحاضرة 07: التضخم
56	◆ مفهوم التضخم
58	◆ أنواع التضخم
60	◆ أسباب التضخم
62	◆ التضخم الهيكلية
63	◆ علاج التضخم
65	المحاضرة 08: البنوك المركزية
66	◆ لمحة تاريخية عن نشوء و تطور البنوك
67	◆ تعريف البنك المركزي
69	◆ أهمية البنك المركزي
70	◆ خصائص البنك المركزي
71	◆ خصائص البنك المركزي في الدول النامية
73	◆ وظائف البنك المركزي
74	المحاضرة 09: معدل فائدة
75	◆ مفهوم سعر الفائدة
77	◆ تأثير معدل الفائدة على الاقتصاد
78	◆ أهمية سعر الفائدة
79	◆ أنواع أسعار الفائدة
82	◆ العوامل المؤثرة في سعر الفائدة
83	المحاضرة 10: السياسات النقدية
84	◆ مفهوم السياسة النقدية
85	◆ أهداف السياسة النقدية
87	◆ أنواع السياسات النقدية
88	◆ أدوات السياسة النقدية
92	المحاضرة 11: الأسواق النقدية
93	◆ الأسواق النقدية
94	◆ الأسهم
94	◆ العرض والطلب
95	◆ السندات
خاتمة	
قائمة المراجع	

اقتصاد نقدي معمق

مقدمة

يعرف الاقتصاد النقدي على أنه أحد الفروع في علم الاقتصاد والذي يختص بدراسة جميع وظائف الأموال واستعمالاتها والآثار التي ترتب عليها من عمليات الإنتاجية الخاصة بالسلع والخدمات، وعمليات توزيع الاستهلاك وجميع المصاريف التي يتم إنفاقها على المصانع والمواد المصنعة وقد نتج عن نظرية الاقتصاد النقدي والنظرية النقدية العديد من النظريات التي تختص بعمليات البحث لقيمة النقود ومقدار الدخل وكمية النفقات مثل نظريات النقد والرصيد ونظرية المعاملات النقدية وهو أيضا الإطار المخصص لتحليل الفرد مع مراعاة العديد من الأمور مثل الوسائط ومخزون القيمة النقدية و نظرا لأهميته البالغة في المجتمع احتاج لدراسة بالغة من قبل علماء الاقتصاد والذي قام بدراسة و تحليل دور النقود وأهميتها وذلك بتتبع دوافع ظهورها وتطوراتها التاريخية كما يدرس أهمية النظريات التي تطرقت للنقود بدءا من النظريات التقليدية وصولا للنظريات النقدية الحديثة كما يهتم هذا الجانب بالمؤسسات النقدية التي تقوم بإصدار وإدارة النقود .

المحاضرة 01:

نشأة النقود وتطورها

المحاضرة 01: نشأة النقود وتطورها

تمهيد:

سوف يتم في هذه المحاضرة دراسة النقود ابتداء من نظام المقايضة وتحديد مفهوم النقود ووظائفها وأشكالها و ذلك للأهمية الكبيرة للنقود فهي أهم المبتكرات الإنسانية وتمثل أيضا جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي.

1- نشأة النقود:

المبادلة عبر نظام المقايضة : إن الغاية الأساسية للنقود في أي مجتمع هو تسهيل عملية التبادل التجاري¹ ولكن النقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة ، بل تغيرت وتشكلت نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج السلعي الذاتي إلى مرحلة الإنتاج الموسع بقصد التبادل²، فعندما انتقل الإنسان من مرحلة الإنتاج لإشباع حاجاته الذاتية إلى مرحلة الإنتاج لإشباع حاجات المجتمع ككل ظهر أول نظام للتبادل بين البشر ، ألا وهو النظام الاقتصادي الطبيعي الأول للتبادل بين البشر في المجتمعات الصغيرة البدائية الذي يطلق عليه نظام المقايضة. والمقصود بالمقايضة هو مبادلة السلع فيما بينها أي التبادل ما يفيض عن حاجات الإنسان بما يفيض من حاجات إنسان آخر، ويود كليها المبادلة ومن الصعوبات التي واجهها نظام المقايضة:

1-صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة:

تأتي هذه الصعوبة بسبب تزامن عمليتي البيع و الشراء في آن واحد عند المقايضة فيكون المشتري بائعا و يكون البائع مشتريا في نفس الوقت فعندما يقوم الفرد بعرض صناعته التي

¹(p50 , 1977) mc crraw hill bood company london : 2 rd edition j.m.cullresten money and banking
د.عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك الموصل : جامعة الموصل 1992 ، ص9²

فاضت عن حاجته فلا بد أن يبحث عن مستهلك لها و يكون لديه نفس البضاعة التي يطلبها الأول بدلا من سلعته و إلا سوف يبحث عن شخص آخر يوافق رغبته و قد يمضي وقت طويل قبل أن تتوافق رغبات الطرفين المتبادلين و قد لا تتوافق أبدا و هكذا بعض عناء طويل تتم المبادلة على مرحلتين.

2-صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل: ³

و ذلك بسبب عدم وجود وحدة قياس مشتركة كالنقود لقياس قيم السلع و الخدمات المتبادلة و بالتالي يصبح من الضروري لتقدير قيمة أية سلعة أن يتم مقارنتها بالسلع الأخرى في السوق.⁴ لمعرفة قيمتها السوقية أي في حالة تقدير قيمة سلعة معينة فإنه يتحتم معرفة قيمتها بالنسبة لكل السلع المعروفة في السوق و هذا يعني أيضا انه كلما ازداد عدد السلع المعروفة في السوق تزداد صعوبة تقدير قيمتها نتيجة زيادة السلع او لا ثم بسبب زيادة عدد العارفين و المستترين الذين قد تختلف تقديراتهم.

3-تعدد نسب تبادل السلع في السوق:

و يشير ذلك أن زيادة عدد السلع المعروضة في السوق يؤدي الى زيادة نسبة المبادلة، و نستطيع حساب نسب المبادلة بين السلع من خلال العلاقة التالية:

$$\text{عدد نسب التبادل} = \frac{\text{المعروضة السلعة عدد (المعروضة السلع عدد - 1)}}{2}$$

و تعدد نسب المبادلة يعود الى عدم وجود مقياس مشترك للقيم الاقتصادية كما هو سائد في الاقتصاد النقدي الذي يعبر عن قيمة كل سلعة بعدد من الوحدات النقدية.
4-عدم قابلية السلع على التجزئة:

تزداد صعوبة المقايضة في حالة عدم إمكانية تجزئة الأشياء الداخلة في المبادلة الى وحدات صغيرة فإذا أراد شخص ان يبادل جملا بكمية من القمح او البطاطا فإنه من

د.ضياء مجيد الاقتصاد النقدي ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة 2008 ،ص20³
د ، عوض الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 401⁴

الصعوبة العثور على شخص لديه هاتين السلعتين و يرغب بمبادلتها بالجمل و من
الصعوبة ان يقوم الشخص الاول بتجزئة الجمل أمام كل السلع الاخرى .⁵
5-صعوبة احتفاظ الأفراد بثرواتهم:

في ظل هذا النظام و بسبب عدم وجود أداة لحفظ القيمة، فإنه يصبح من الصعوبة
حفظ قيمة السلع لفترات طويلة من الزمن و بخاصة السلع الغذائية لأنها عرضة
للتلف و الآفات و تدهور قيمتها سريعا مع الزمن بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف
تخزينها و لكن رغم هذه الصعوبات و المشاكل التي تكثف نظام المقايضة فإن هذا
النظام ساهم بشكل كبير في عمليات التبادل التجاري في المجتمعات البدائية و لا
زالت أشكال المبادلة بالمقايضة موجودة حاليا.

تعريف النقود:

تعرف النقود بأنها أي شيء مقبول قبولاً عاماً كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل
السلع و الخدمات و تسوية الديون الشرائية و قبولها العام كأداة للدفع او وسيط
للمبادلة و هو يحدد شكلها و هذا يعطي النقود القوة في شراء الاشياء بصورة مباشرة
و تستمد العملات الذهبية من اكثر المعادن شيوعاً في صنع النقود كما يمكن تعريف
النقود من خلال وظائفها على اساس انها وسيلة للمبادلة و مقياس للقيمة و كمخزن
لها.⁶

فالنقود هي جمع نقد و هي الاشياء التي ننقد بها الاشياء اخرى و يمكن تعريف
النقود من خلال الوظائف التي تؤديها و المنافع التي تحققها للأفراد و المجتمع
فهناك تعريفات كثيرة للنقود.

فالنقود بها المعنى تعني:

الدكتور هيل عجمي جميل الجنابي ، النقود و المصارف ، ص 14 .⁵

احمد الناقة ، نظرية النقود و البنوك و الاشواق المالية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 7 .⁶

1- أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيلة دفع المقابل السلع و الخدمات و تشديد الديون.

2- هي كل أداة يسمح بحكم القانون أو الصرف لكل مشتري أو مدين الدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها.

3- هي أداة تبادل مقبولة قبولا عام في المجتمع نقدي.

4- هي كل وسيلة دفع مقبولة قبولا عاما واسعا و تنتقل بحرية من يد الى اخرى كوسيط للمبادلة و كمقياس للقيمة في اطار حدود سياسة معينة.

5- هي الموجود الذي يقوم في آن واحد بأداء وظيفة وسيط للمبادلة و مقياس للقيم و مخزن القيم.

و تلخص من التعاريف السابقة أن النقود تقوم بدورها من خلال سمة مهمة و هي القبول العام من قبل الافراد مقابل السلع و الخدمات المعروضة و القبول العام للنقود هو الذي يؤدي الى خلق قيمة تبادلية للنقود و هي سمة تميزها عن الاشياء الاخرى.⁷

وظائف النقود : من ابرز وظائف النقود التي تقوم بها على صعيد الاقتصاد الكلي :

1- البنود كمقياس لقيم السلع و الخدمات : فالنقود حسب هذه الوظيفة تستخدم كوسيلة عامة في التعبير العدد عن قيم السلع و الخدمات لانها تسمح لنا بتحديد عدد الوحدات النقدية اللازمة لشراء كمية معينة من سلعة ما و مقابل خدمة معينة.⁸ و في كل عملية تبادل تصبح النقود أداة قياس مشتركة أو مقياس عام لقيام الاشياء المعروضة .

نفس المرجع السابق ، ص 16-17⁷
د عوض فاضل ، مصدر سابق ، ص 29⁸

و تتفرد النقود أيضا بوظيفة قياس القيم بالمقارنة مع الأصول الحقيقية و المالية الأخرى بحيث لا تنافسها في هذا الأصول فالسندات و الودائع الزمنية و ودائع التوفير و كافة الموجودات المالية الأخرى لا تستخدم في تقدير قيم السلع و الخدمات لكنها تشترك كمخزن لقوة شرائية ⁹.

2-النقود تعمل كوسيط للتبادل و وسيلة للدفع :

تستخدم النقود كوسيط لتسهيل عمليات التبادل التجاري أي يتم بيع السلعة مقابل النقود ثم تستخدم النقود لشراء سلعة أخرى و قد اشرنا سابقا الى صعوبة توافق رغباي الاطراف المتبادلة في ظل نظام المقايضة و ذلك بسبب تتزامن عمليتي البيع و الشراء في آن واحد فبواسطة النقود تنتهي المشكلة و تعمل النقود على فك العمليتين الى عملة واحدة فيصبح بإمكان الشخص ان يذهب الى السوق كمشتري فقط او كبايع فقط فيشتري المشتري السلع و الخدمات مقابل النقود و بيع المنتج إلى من يرغب و في أي وقت و الشرط الأساسي لهذه الوظيفة هو القبول العام للنقود من قبل جميع المتعاملين في السوق بالإضافة إلى شرط استقرار الأسعار و ثبات القيمة للنقود .

3-تعمل النقود لحفظ القيمة : (Money As A Stone Of Value)

فالنقود كأداة تسمح لنا بتأجيل الإنفاق لحين الحاجة إليه و ذلك عندما تكون المنفعة المتحققة من الإنفاق أو الاستهلاك اكبر ما يمكن فتشتري السلعة أو الخدمة عندما نحتاج إليها فالنقود كأداة للمبادلة لها القدرة لنقل القدرة الشرائية من فترة لأخرى لأنها لا تفسد و لا تفقد قيمتها و لذلك فهي تربط الحاضر بالمستقبل و هذا يمنح الفرد حرية اختيار كمية و نوع السلع و الخدمات و وقت شرائها و من أي مكان تشتري بالإضافة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة

سهير محمد السيد حدست ، النقود و التوازن الاقتصادي ، ص55⁹

كالشيخوخة و المرض أو الانتظار لتوظيفها في الأصول المالية كالأسهم و السندات أو استخدامها كأداة للمدفوعات الآجلة .

4-أثر النقود على مستوى النشاط الاقتصادي :

أشار الاقتصادي المعروف جون مينارد كينز إلى وجود تأثير حقيقي للنقود على مستو الإنتاج الحقيقي و الدخل القومي و التوظيف و الأجور و أسعار عناصر الإنتاج و ذلك بتأثير عرض النقد و الطلب عليه و على متغيرات الاقتصاد الكلي . فلو تفوق عرض النقد على الطلب عليه فان سعر الفائدة على القروض الاستثمارية سوف ينخفض مما يشجع على الاستثمار و يزيد من الإنتاج الكلي فيؤدي هذا إلى زيادة عوائد عناصر الإنتاج و بالتالي يزيد الإنفاق و الاستهلاك الكلي فينشط الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بالتالي تقوم المؤسسات بتشغيل المزيد من العمالة و زيادة الإنتاج و يحصل العكس إذا قل عرض النقد عن الطلب عليه .

5-أثر النقود على عدالة توزيع الدخل :

و يحصل ذلك عند تغير القيمة النقود بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فعند ارتفاع الأسعار سوف تتضرر فئات من الأفراد فيتضرر أصحاب الدخل المحدودة حيث لو زادت رواتبهم و أجورهم في المدى الطويل لان هذه الأجور لا تزيد بنفس سرعة زيادة الأسعار للسلع و الخدمات و كذلك سوف يستفيد من التضخم فئات أخرى من الأفراد فيستفيد من ذلك التجار و المدنيين و المقترضين بسبب زيادة الأسعار و كذلك تآكل سعر الفائدة لتناقص أسعار الفائدة الحقيقية معادلة فيشير بالنسبة للمدنيين لأنهم يردون أموال الدائنين بقوة شرائية اقل من تلك التي اقترضوها في الأصل .¹⁰

عبد الرحمن يسرى احمد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، ص 1034

خصائص النقود:

إن ما يساعد النقود في القيام بوظائفها الهامة هو سبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها الأصول مالية حقيقية أخرى و هذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد و الأنظمة النقدية و تجدر الإشارة إلى أن خصائص النقود تكمل بعضها الآخر كحزمة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي عملة أو نقد لكي يقوم بوظائفها السابقة و من أهم خصائصها :

1-القبول العام : Acceptable

فالقبول العام للنقود تعني قبولها و عدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد و النقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع و الخدمات بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة .
وهذه القوة مستمدة أولا نمن القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة .
أما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختيارنا و كذلك فان للنقود و عبر السنوات من الاستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في إيفاء التزاماتها من شراء السلع و الخدمات أو تسديد الديون .

2-المتانة المادية و القيمة : Durability

و هذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة التي صنعت منها لأن النقود تمثل حقا عاما على السلع و الخدمات المعروضة في السوق في أي وقت فالجانب المادي في صناعة النقود أي المتانة المادية لا تمثل تحديا كبيرا بحد ذاته اذ تصنع النقود من أجود المعادن المعروفة مقاومة لعوامل الطبيعة فهي

لا تصدأ أو قليل ما تتآكل أو تتلف و لكن التحدي يكون في المحافظة على قيمة النقود و استقرار القوة الشرائية لها .

3-أن تكون نافعة لجميع أفراد المجتمع : Utility

فجميع أنواع النقود و السلعية و الورقية و حتى الالكترونية يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجت المتعاملين بها و هذه الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري و تستمد منفعة النقود من قدرتها على الحصول على السلع و الخدمات أي أنها تستطيع أن تشبع حاجات الأفراد بصورة غير مباشرة لأنها تمنح لحاملها قوة اختيار للأفراد اللذين يتم التعامل معهم و كذلك اختيار نوع السلع و الخدمات في أي مكان و زمان و هذه السمة تجعل النقود مقبولة قبولا عاما .

4-الندرة النسبية للنقود : Scarcity

و تعني عدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها و أن تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجاري لذلك يجب اصدارها بما يتلائم مع حاجة المبادلات التجارية و تحافظ على قوتها الشرائية .¹¹

5-قابلية الانقسام و التجزئة : Divisibility

و يقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية لمعيار القيمة قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع و خدمات مهما كبرت او صغرت قيمتها و ذلك باصدار فئات مختلفة للنقود .

6-سهولة الحمل و التداول : Probabilty

و هذه السمة يجب أن تنتطبق على جميع فئات النقود فتكون سهلة الحمل و النقل و الخزن لتسيير تبادلها مقابل السلع و الخدمات .

فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، ص 30 ¹¹

7-سهولة التمييز: Apparency

سهولة التمييز تتعلق بتحديد اللون الخاص لكل فئة نقدية و حجم يتناسب مع قيمة الوحدة النقدية و تكون قيمة الورقة النقدية واضحة جدا بارقام يسهل تمييزها .

8-التجانس: Homogeneity

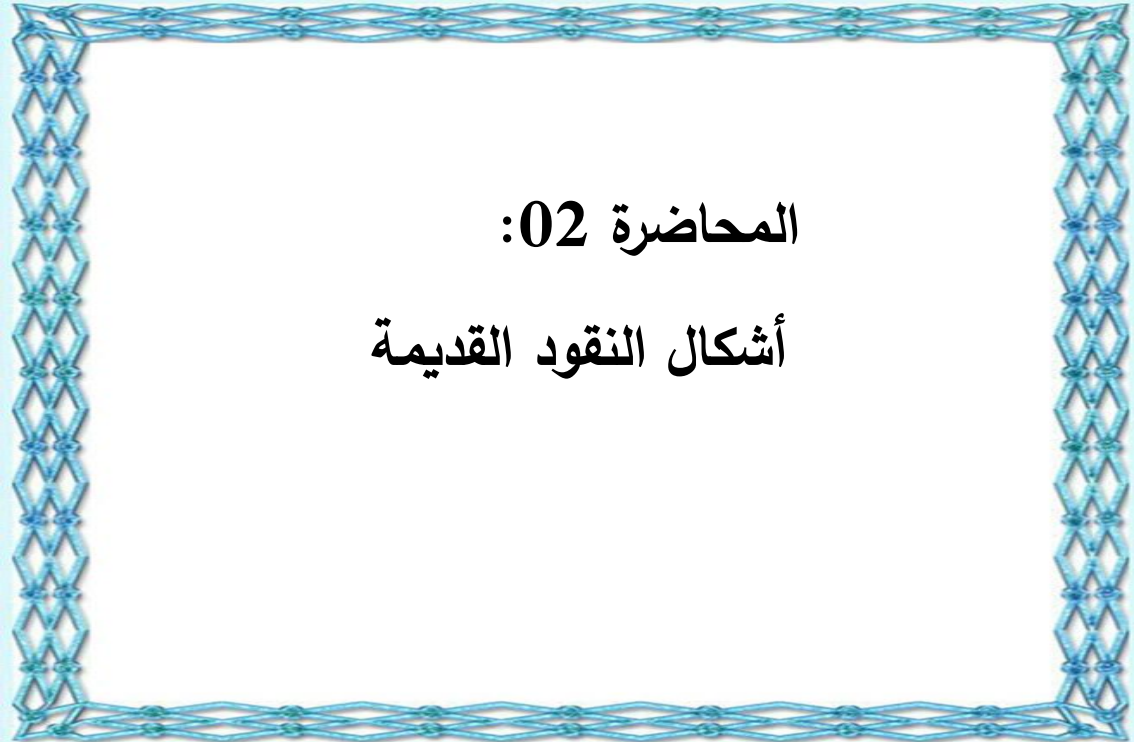
إن التجانس يشير إلى أ، كل وحدة من العملة الوطنية متماثلة مع الوحدات النقدية الاخرى من نفس الفئة و هذه السمة توفر عدم وجود فروق في نوعية الوحدات النقدية من نفس الفئة بحيث تبعد المضاربة على العملة الوطنية .

5-قيمة النقود: Value Of Money

و تعني القوة الشرائية للوحدة (الدينار الواحد) أي كمية السلع والخدمات و التي تستطيع مبادلتها بوحدة النقد .

و قد أشرنا فيما سبق أن النقود تستطيع بتقسيم السلع و الخدمات و تكون قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع و الخدمات التي تشير بها و بالتالي فان قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع و الخدمات التي تشير بها فأي تغير في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل كبير و عكسي على قيمة النقود، فعند ارتفاع الأسعار (التضخم) تقل القوة الشرائية للنقود أي أن المستهلك لم يعد قادرا على شراء نفس الكميات السابقة بنفس المقدار من النقود بل بأقل من السابق.¹²

مصطفى رشدي شيخة ، ص565.12



المحاضرة 02:
أشكال النقود القديمة

المحاضرة02: أشكال النقود القديمة

تهدف هذه المحاضرة تعرف على مختلف أشكال التي اتخذتها النقود و تجردها
التدرجي من النقود السلعية إلى النقود الورقية و نقود الودائع .

أنواع النقود:

يمكن تحديد النقود بثلاث أنواع رئيسية هي النقود السلعية ، النقود الورقية و نقود
الودائع.

1-النقود السلعية :

الجدول التالي يبين بعض السلع التي استخدمت كنقود

الجدول رقم 01: بعض السلع التي استخدمت كنقود

الصلصال	الماعز	الخزف
أسنان الحوت	العبيد	السفن
القطيع	الارز	الأحجار
الخنازير	الشاي	الحديد
الحصان	الدخان	النحاس
الاعنام	الملح	الرصاص

المصدر: I.vchandler the economie of money and banhing 3nd .ed

سلطان أبو علي مصدر سابق 1963 p15 ,new yonh .harper andraw

أنواع النقود السلعية اعتبرت غير ملائمة عند استعمالها كأداة مبادلة كالأغنام مثلا
فيفترض بالنقود الجديدة أن تؤدي وظيفتي النقود كأداة مبادلة و كمقياس للقيمة (وحدة
الحساب) في آن واحد، فالأغنام رغم كبر حجمها اعتبرت وحدة قياس جيدة إذ يمكن
احتساب الأسعار و التكاليف بدلالة أجزاء من الحيوان طالما أن هذه الأجزاء تطلب

فقط بفرض أجزاء المقارنات إلا أن الأغنام لم تؤدي وظيفتها كأداة مبادلة بالشكل المقبول.

و عموما يواجه استعمال الأغنام كنقود الصعوبات من بينها اختلافها من حيث النوع و الحجم أي أنها غير متناسقة و لا تتمتع بصفة الديمومة فدمرها محدد على بعد السنين و ربما تصبح عرضة للهلاك السريع و قد تميزت الوحدات النقدية الذهبية و الفضية بجميع الصفات المطلوبة بالنقود مما جعلها أكثر أنواع النقود السلعية قبولا ، ففي البداية كان تسديد قيم المعاملات يتم على أساس وزن كمية من معادن الفضية و بأحجام مختلفة لتسهيل مهمة تسديد قيمة المعاملات و قد قادت هذه المرحلة إلى إتباع نظام سك القطع النقدية من الذهب و الفضة بوزن و عيار معين و تحمل ختم الجهة التي قامت بعملية السك ثم أصبحت الدولة هي المسؤولة عن عملية سك القطع النقدية من المعادن النفيسة .

و ليس من الضروري أن تساوي القيمة النقدية (الاسمية) للوحدة النقدية مع قيمتها الحقيقية أي قيمتها كسلعة، فقد تكون النقود من قطع ذهبية أو قطع فضية أو من الأغنام أو أوراق نقدية.

ففي البداية استعملت النقود السلعية حيث لا تختلف قيمتها النقدية عن قيمتها الحقيقية كسلعة ، أي أن قيمتها لا تتغير سواء استعملت كنقود أو استخدمت لأغراض أخرى كالتزيين كالذهب أو الفضة مثلا و قد تمثلت الأنواع الأولى للنقود بتلك الأشياء التي تتميز بمقدرتها الاستعمالية العالية في المجتمعات المختلفة فقد استخدم الشاي ، الملح ، الجلود ، الدخان الخ ، و يشير آدم سميث إلى أهل القرية في اسكتلندا كانوا يستعملون المسامير و السيرة كنقود و يدفعون بها الخزائن مقابل استبدالها بالخبز و استمر الحال على هذا المنوال في تلك القرية حتى عام

1766 م .

و مهما كانت طبيعة السلع التي اختيرت كنقود فان قيمتها كانت تتاثر بظروف العرض و الطلب فقد انخفضت قيمة الفضة و ارتفعت قيمة الذهب عندما تحولت الكثير من الدول إلى إحلال الذهب مكان الفضة في نظامها النقدي في القرن التاسع عشر.¹³

2-النقود الورقية:

في الماضي كان التجار و غيرهم يودعون فائض أموالهم لدى الصاغة و لقاء حصولهم على هذه الودائع كان الصاغة يصدرن شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين كما كانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بهذه الودائع و المحافظة عليها و ربما كان صاحب الوديعة يستفيد من استخدام شهادة الإيداع فقدمها إلى تاجر آخر بعد تظهيرها ، فتنقل ملكية شهادة الإيداع إلى حاملها و قد تطور استخدام شهادات الإيداع عندما أخذت تستعمل سحب على الوديعة الواحدة بدلا من القيام بإصدار شهادة إيداع واحدة عن كامل سلع الوديعة و بمرور الزمن تحولت شهادات الإيداع إلى نقود مصرفية و أصبحت تحمل اسم الجهة المسؤولة عن إصدار شهادة الإيداع إلى نقود مصرفية و أصبحت تحمل اسم الجهة المسؤولة عن إصدار شهادة الإيداع و تعهده بدفع قيمتها نقدا عند الطلب كما زاد الاعتماد التجاري على تداول شهادات الإيداع الخاصة بالشهادات الصادرة عن البنوك التي تقع بسمعة جيدة و تحظى باحترام كبير من قبل الجمهور التجارة.¹⁴

و يعتقد ان بنك فرانسيس شايد في انجلترا قام باصدار النقود المصرفية في عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر 1680 و تعرف النقود المصرفية قديمة بانها عبارة عن سند أذني قابلة لتحويل بكامل قيمتها الى نقود ذهبية أو فضية أي لم

د، ضياء مجيد استاذ المساعد ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر الاقتصاد النقدي مؤسسة النقدية ، البنوك التجارية ، البنوك مركزية ، ص 24 ، ص 26.¹³
استاذ الدكتور دلبي لخضر ، محاضرات الاقتصاد النقدي المالي المعمق.¹⁴

تختلف عن النقود السلعية كأداة مبادلة و بعبارة خرى لا تعتبر النقود المصرفية نقودا بحد ذاتها بل إنها عبارة عن مجرد تعهد من البنك المدين بدفع قيمة الوديعة عند الطلب فهي عبارة عن مجرد تعهد البنك أي سند بنكي قابل لتحويل إلى نقود و يطلق على هذا النوع من النقود اسم النقود غائبة إذ لم يعد من ضروري تداول النقود الفعلية طالما يمكن تداول شهادة الإيداع أو أمر اسحب على النقود بين الناس عند التظهير عدة مرات قبل أن يطلب من البنك دفع قيمة شهادة الإيداع بالنقود الفعلية .

و بعد أن أصبح أمر السحب شائع الاستعمال و حظي بالقبول العام عند أفراد المجتمع انتقلت النقود الورقية إلى مرحلة التي عجزت فيها الحكومات و البنوك عن الوفاء بالتعهد السابق نظرا لزيادة عرض النقود الورقية إلى مرحلة التي عجزت فيها الحكومات و البنوك عن الوفاء بالتعهد سابق نظرا لزيادة عرض النقود الورقية إذ لم تعد النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة أو أي نوع آخر من النقود السلعية و عند بلوغ هذه المرحلة من التطور النقدي أصبحت النقود الورقية تعتبر نقود بحد ذاتها و ليس كما كان عليه الحال عندما ساد تداول النقود المصرفية التي كانت عبارة عن مجرد أمر سحب على مبلغ معين من النقود .¹⁵

و بمرور الزمن اعتاد الناس على قبول النقود الورقية غير قابلة للتحويل أي مجرد أن محل طرح ثقة الجمهور بالشيء يجعل منه نقود إن لم تكن له قيمة سلعية بحد ذاته و كما سبق القول يجب أن تحمل الوحدة النقدية صفة الندرة إضافة إلى تعمقها بالصفات الأخرى حتى تكون أداة متبادلة مقبولة و حتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة بكفاءة عالية يجب أن يكون عرضها محدود ففي حالة النقود قابلة للتحويل يكون عرضها محدودا بأمر سحب الصادر عن البنك الذي يتعهد

بتسديد قيمتها إلى ذهب عند الطلب ، و مع ذلك أن هذا الشرط لا يعني
بضرورة أن يحتفظ البنك برصيد احتياطي من الذهب مساو تماما إلى القيمة
الكلية للأوراق النقدية (نقود المصرفية) الصادرة عنه رغم أن البنوك في
البداية كانت تلتزم بهذا الشرط و م يعد هذا لشرط ملتزما بعد أن اعتاد الناس
على التداول النقود المصرفية و كلما زاد ثقة جمهور التجار عامة الناس بالبنك
كلما قلت قيمة كمية الاحتياطي الذهبي الذي يحتفظ به عدم الأوراق النقدية
الصادرة عنه و لكن سرعان ما يفقد الناس الثقة في لبنك اذا قام البنك بإصدار
كميات كبيرة من النقود المصرفية و في هذه الحالة سيدفع الناس الى تحويل أوراق
ذلك البنك إلى ذهب و سيواجه البنك مشكلة سيولة نقدية على ذلك أعلنت
الكثير من البنوك الصغيرة خسارتها نتيجة قيامها بإصدار كميات كبيرة من
أوراق خاصة في عامي 1825-1937 .¹⁶

و يختلف الأمر في حالة النقود غير قابلة التحويل إذ يمكن زيادة الإصدار
منها و في مسعى لمنع حصول زيادة في إصدار النقود المصرفية حتى في حالة
النقود قابلة التحويل تقوم معظم الحكومات في مختلف دول العالم بفرض أنواع
القيود على إصدارات النقود من البنوك و مادة تحدد الحكومات كمية الإصدار
من أوراق البنكنوت كمية الذهب الموجودة لدى البنك ففي انجلترا ينص قانون
تنظيم أعمال البنوك لعام 1844 على ان لا يتجاوز إصدار الأوراق النقدية غير
المغطاة بالذهب عن 14 مليون باوند إسترليني فقط و ما فاق عن ذلك كمية
يجب ن يكون مغطاة بالذهب بالكامل .¹⁷

و في الوقت الحاضر جميع النقود الصادرة عن البنوك مركزية غير مغطاة
بالذهب .

16-9-4 .j.l.haison .ipid.pp

ضياء مجيد الموسوي ، اصلاح النقدي ، ص29¹⁷

و نستخلص مما سبق أن ظهور الأوراق التي تمثل نقود لعدة أسباب منها:
- تنفيذ نفقات الحكومة.

- تجنب نقل النقود لإتمام الصفقات التجارية ما بين المناطق المتباعدة.

3-نقود الودائع:

تتكون نقود الودائع من أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية عن طريق فتح حسابات جارية و التي تنقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليه باستعمال الشيكات و قد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغوط تزايد المعاملات التجارية و قد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات الجديدة .

و في الوقت الحاضر يعتبر الشيك وسيلة مهمة إذ أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع حتى في سداد المشتريات في المجال التجارية والشيك .

لا يعتبر نقدا في حد ذاته دائما هو وسيلة لتحويل المبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك خال الوديعة هي النقود و ليس الشيك كذلك طالما يحق لأي فرد أن يتمتع عن قبول الشيكات و نظرا لاستعمال الكبير لتداول الشيكات أصبحت نقود الودائع أهم أنواع النقود¹⁸ و قد أخذت الحكومات تصدر التشريعات اللازمة التي تكفل الثقة لتعامل بالشيك و من أمثلة ذلك يعتبر إعطاء شيك بدون رصيد مثابة جريمة يعاقب عليها القانون العقوبات بالحبس .

و قد ازدادت أهمية الودائع التجارية فهي تمثل ما بين 60-80 بالمائة من عرض النقود في التداول في الدول المتقدمة و تنخفض هذه النسبة إلى ما بين 30-50 بالمائة في الدول النامية و لا تقتصر الودائع المصرفية على قيام الأفراد بإيداع أموالهم في لبنوك دائما ما تنشأ أيضا نتيجة تقديم البنوك التجارية بأنها

تقوم بخلق الودائع عن طريق تقديم القروض و السلفيات أو قيام البنوك بالاستثمار في شراء الأوراق المالية من الأسهم و السندات و تعتبر عملية خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.¹⁹

تقسيم شاندر النقود إلى ثلاثة أنواع :

1-النقود ذات القيمة الكاملة .

2-النقود القابلة للتحويل .

3-النقود الائتمانية و تنقسم إلى :

أ-تصدرها الدولة :

1-عملات مساعدة .

2-نقود مساعدة الرمزية

3-أوراق نقد الحكومة .

ب-تصدرها البنوك :

1-أوراق بنكنوت يصدرها البنك المركزي .

2-أوراق نقد يصدرها البنوك الأخرى .

3-الودائع تحت الطلب .

و من غير الضروري أن توجد جميع هذه النقود في دولة واحدة .²⁰

1-النقود ذات القيمة الكاملة أو النقود السلعية :

تعادل قيمة هذا النوع من النقود قيمتها كسلعة و من امثلة هذه النقود السلعية :
الصوف ، الأرز و العملات المسكوكة من المعادن في الدول اتبعت القواعد المعدنية مثل قاعدة الفضة و الذهب .

د اسماعيل محمود هاشم ، ص 16 و ايضا : د. فؤاد هاشم عوض¹⁹
د.محمد سلطان أبو علي ، محاضرات في اقتصاديات نقود و بنوك ، ص 18-24²⁰

2-النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها :

تتمثل في النقود المصرفية و هي عبارة عن أمر سحب على الرصيد النقود ذات القيمة الكاملة و من أمثلة هذه النقود تلك النقود المصرفية الصادرة عن الصارفة مقابل استلامهم ودائع العملاء من النقود الذهبية و التي أطلق عليها اسم شهادات الذهب .

3-النقود الائتمانية:

و المقصود بالنقود الائتمانية هو أي نقود باستثناء النقود القابلة لتحويل بكامل قيمتها يتم تداولها بقيمة تفوق المادة المصنوعة منها كسلعة و أهم صور النقود الائتمانية في العصر الحديث هي العملات المساعدة ، النقود لورقية ، الحسابات الجارية التي يتم السحب بموجب الشيكات

التقسيم الكيزي لأنواع النقود ك

يقسم كيز النقود إلى أربعة أنواع :

1-النقود السلعية.

2-النقود الإلزامية.

3-النقود المدارة.

4-النقود المصرفية.


ويطلق كينز على هذه أنواع اسم النقود الحكومية تتميز لها عن النقود المصرفية.
النقود المصرفية:

1-الودائع الداخلية.

2-الودائع التجارية.

3-الودائع الادخارية.²¹

وعند المقارنة بين التقسيم الكينزي والتقسيم المصرفي الانجليزي و الأمريكي لأنواع الودائع الحاضرة يناظرها ودائع تحت طلب في تقسيم المصرفي الأمريكي أي الحسابات الجارية بنظام المصرفي في الانجليزي و الودائع الادخارية يناظرها ودائع الوقت في النظام الأمريكي و السحب على هذا النوع من الودائع يتطلب إشـعـارـا البـنـك بـفـتـرة مـعـيـنـة .



المحاضرة 03:
النظرية النقدية التقليدية

المحاضرة 03: النظرية النقدية التقليدية

تمهيد:

يقصد بالنظرية التقليدية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و التي تبلورت و أصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود أو هذا ما سيتم دراسته في هذه المحاضرة.

1-نشأتها :

كان لعوامل النهضة التي عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر بعد انتكاسة رجال الدين و تقلص دور الكنيسة ظهرت مدارس فكرية جديدة إلا أن ما عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر من أحداث تاريخية و اجتماعية و فكرية أدى إلى بروز فكر اقتصادي كان و لا يزال محل إعجاب و تقدير من قبل الكثير من المختصين و المفكرين و الباحثين .

و في خضم هذا التراكم ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19 حين وضع أصولها الفكرية و قوانينها الاقتصادية آدم سميث و أسهم في تطويرها مالتوس و ريكاردو و ميل و ساي .

2-أسس و مبادئ النظرية التقليدية :22

أ-الحرية الاقتصادية: أن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه و حرية التملك و العمل ، لن يحقق منفعتة و مصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة .

بلعروز بن علي ، محاضرات في النظريات ، السياسات النقدية ، ص 8-9 و 22

ب-عدم تدخل الدولة : إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع فالنظام الطبيعي يقضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع و تنظيم القضاء و القيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام .

ج-الملكية الخاصة : إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأسمالي و إن إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة و تحقيق أقصى منفعة للمجتمع .

و عليه فالرأسمالية لا ترى انه هناك تعارض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة .

د-مبدأ المنافسة الحرة : إن المنافسة الغير مقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية و هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي و رفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع .

هـ-قانون السوق : يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق و إن جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الإنتاجي و تحقيق التوازن باقتراضها حالة التشغيل كامل فالحياة الاقتصادية دائما تسير في توازن و إذا ما حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما ينتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد السوق ينمو بحجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض المبادلة إي كل عرض يخلق الطلب الخاص به .²³

ن-مبدأ الربح : يعتبر في رأي التقليديين أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج و التقدم الاقتصادي و أن تعظيمه من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج و يزيد في إبداع المبدعين و هو احد أسباب التقدم و الرقي الاقتصادي .

و-مبدأ حيادية النقود : إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى فهي إذا ليست إلا عربة لنقل القيم و الحقيقة هنا هي إن السلع تبادل بالسلع و النقود ليست إلا وسيط لذلك.

ي-مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة : فهي تفترض إن تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار و الاستثمار فإذا فرض و زادت المدخرات فان القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تنخفض من سعر الفائدة و بالتالي يقل الحافز على الادخار ، إذا فان الفائدة في نظرا التقليديين هي جزء الادخار أو ثمن استعمال رأس المال .

افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية :

إن النظرية التقليدية تعبر عن مجموعة من الآراء و الأفكار المفسرة و المحللة لعمل نظام الرأسمالي الحر ومن أهم افتراضاتها :²⁴

- الإيمان بالحرية الاقتصادية بمعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛
- حدوث التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وإستبعاد حدوث بطالة، إستنادا على قانون Say للمنافذ؛
- تسود المنافسة التامة مختلف الأسواق؛
- تمتّع الأفراد بالرشاد وعدم خضوعهم لظاهرة الخداع النقدي، كون قراراتهم تبنى على أساس الأجر الحقيقي لا على أساس المستوى المطلق للأسعار ومعدل الأجر النقدي؛
- ثبات سرعة دوران النقد؛
- تقلبات أسعار الفائدة، الأمر الذي يجعل المنظمون يستثمرون إيدار العائلات وعليه تحقيق المساواة بين الإيدار والاستثمار، محافظة على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل كون سعر الفائدة يتناسب طرديا مع الإيدار وعكسيا مع الاستثمار.

علي بن قدور، محمد بيرير، 2017، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص ص 10- 12. 24

وعلى هذا الأساس وضعت صياغة أولى للنظرية النقدية ما يعرف باسم
نظرية المعاملات لفيشر، بعدها تم إعادة صياغتها من طرف ألفريد مارشال Alfred
Marshal والمعروفة بمعادلة كمبريدج Cambridge في الأدبيات الاقتصادية.
المجمّعات النقدية ($M_1 - M_2 - M_3$): تعتبر المجمّعات النقدية عبارة عن مؤشرات
إحصائية لكمية النقود المتداولة والعاكسة لقدرة الأعوان الماليين على الإنفاق، وتتمثل
المجاميع النقدية في الجزائر فيما يلي:

المتاحات النقدية M_1 : تتمثل في مجمل الأدوات المالية الشديدة السيولة
المستعملة لتسوية أي معاملة وتشمل كلّ من:

النقود القانونية الائتمانية fiduciaires: بمعنى النقود الورقية والقطع النقدية
التي يصدرها بنك الجزائر، وتعدّ من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.
النقود الكتابية Scripturales: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة
من حساب بنك إلى حساب بنك آخر والمقصود بها مختلف الودائع المتواجدة لدى
البنوك التجارية:

- الودائع لأجل "Dépôt a vue"

- الودائع لدى الخزينة "Dépôt auprès du trésor"

- الودائع لدى الحساب البريدي الجاري "Dépôt auprès du ccp"

الكتلة النقدية M_2 : والتي تعتبر أفضل مجّع نقدي يمكن مراقبته من طرف
السلطات النقدية تتمتع بالسيولة العالية كما أنّها متاحة لدى كافّة المتعاملين
الإقتصاديّين، وتضمّ بالإضافة لـ M_1 على شبه النقود quasi monnaie الودائع
الإدخارية في البنوك التجارية والودائع لأجل.

سيولة الاقتصاد M_3 : إضافة لـ M_2 تشمل الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة، وفي الجزائر تشمل سيولة الاقتصاد M_3 على M_2 والودائع أو التوظيفات الإيداعية في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط²⁵. CNEP.
النظرية الكمية للنقود (معادلة التبادل لفيشر):

تتجسد معادلة التبادل لفيشر في دراسة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ومن خلال معادلاته تأكد أنه توجد علاقة طردية بين كل من كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار، والصيغة الرياضية التي توضح هذه العلاقة يمكن كتابتها كما يلي:

$$(1) \quad MV=PT \dots \text{حيث}^{26}$$

M: كمية النقود في التداول؛

V: سرعة تداول (دوران) النقد؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: حجم المعاملات (التبادل) الذي يجري في زمن ما.

وبغية ربط كمية النقود بمستوى الإنتاج تم استبدال حجم المعاملات (T) بالمتغير (y) المعبر عن كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة²⁷، على يد الإقتصاديين Marshall و Pigou وعليه أصبحت المعادلة كالاتي:

$$(2) \quad MV=Py \dots \dots \dots$$

وتقوم النظرية الكمية للنقود على بعض الإفتراضات تتمثل في ثبات الإنتاج في الفترة القصيرة نظرا لوجوده عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات أيضا سرعة

²⁵تلخيص من طرف الباحث بالإعتماد على:

- بن علي بلعزوز ، 2006، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 167.

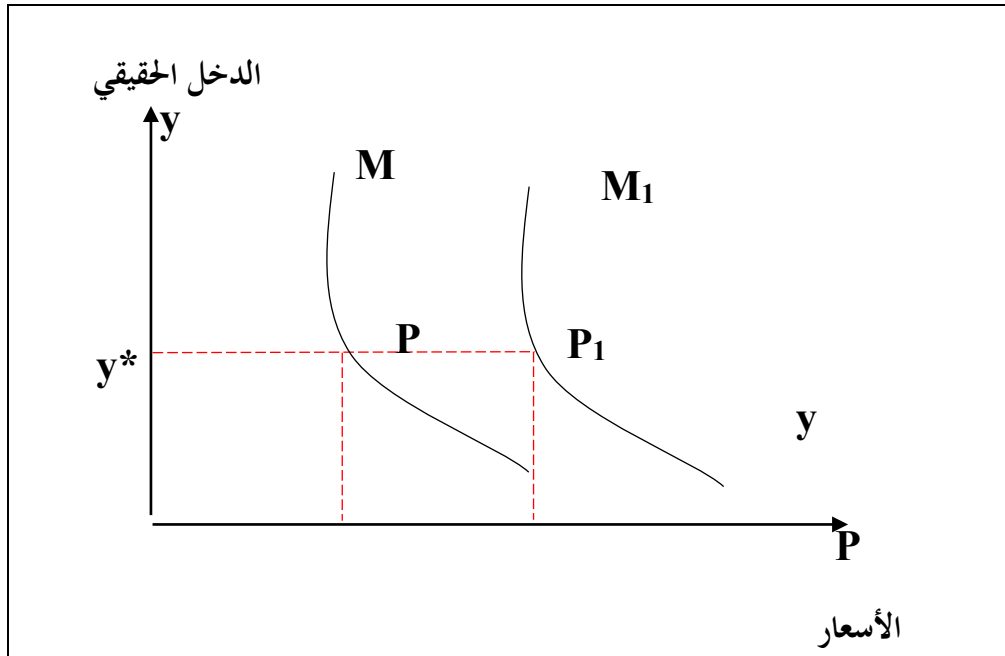
ناظم محمد النوري الشمري، 2008، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 247.26

عباس كاظم الدعيمي، 2014، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سابق الذكر، ص 27.27

تداول النقد (V) لنفس الفترة نتيجة خضوعها لعدة عوامل منها: إقتصادية، إجتماعية وحتى تقنية لا يمكن معها أن تتغير بسهولة.

حيث إدخال هذه الافتراضات السالفة الذكر على معادلة التبادل مكن استخدامها من الوصول إلى نتيجة مفادها أن: زيادة كمية النقود ستؤدي مباشرة إلى زيادة المستوى العام للأسعار ويكون هذا الأثر كلياً، فعلى هذا الأساس توجد علاقة مباشرة وتناسبية وفي نفس الإتجاه بين كل من التغير في العرض النقدي والتغير في المستوى العام للأسعار، وأي تغيير يطرأ في كمية النقود ليس له أي أثر على مستوى الإنتاج باعتباره عند مستوى التشغيل فرضاً، الأمر الذي يعني حيادية النقود (Money Neutrality) وعدم تأثيرها إطلاقاً على حجم الإنتاج كونه يتأثر بعوامل حقيقية²⁸.

الشكل رقم (01) : يوضح العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار



الطاهر لطرش، 2013، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 72.28

المصدر: إكن لونيس، 2010، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، 2010-2011، ص 18.

يتضح من الشكل أعلاه أن الزيادة في المعروض النقدي من M إلى M_1 تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من P إلى P_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي ثابت y^* باعتباره مستوى التشغيل الكامل.

معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

استنادا إلى نظرية كمية النقود قدم الاقتصادي مارشال صياغة أخرى للطلب على النقود، سُميت بمعادلة كامبردج Cambridge أو نظرية الأرصدة النقدية حيث صيغت المعادلة من الشكل:

$$M_d = KPY \dots (3)$$

إذ تختلف عن المعادلة (2) فقط بمفهوم K الذي هو عبارة عن مقلوب سرعة دوران النقد $\frac{1}{V}$ ويتم توضيح ذلك كالاتي:

$$MV = PY \text{ معادلة فيشر}$$

$$V = \frac{PY}{M}$$

$$K = \frac{M}{PY} \text{ معادلة كامبردج}$$

حيث:

V: في معادلة فيشر يعبر عن عدد مرّات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، ما يعتمد على الرغبة في إنفاق النقود.

$K = \frac{1}{V}$: ويمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة (نسبة

التفضيل النقدي).

وعليه يكمن الفرق أساسا بين كلّ من معادلتَي فيشر وكامبردج في تعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج، واستبدال سرعة دوران النقد (V) التي تبحث عن أسباب الإنفاق بـ (K) مقلوب سرعة دوران النقود والذي يبحث عن أسباب الطلب على هذه الأخيرة²⁹.

فلقد ارتكز تحليل هذه النظرية على العوامل المحددة لطلب الأفراد على النقود بغرض الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة لمواجهة ما يقومون باقتنائه مستقبلا من سلع وخدمات ومعاملات.

وأهم ما ميّز النقود خلال مدة الكلاسيك والنيوكلاسيك مبدأ الحيادية، فكانت تعدّ مجرد وسيلة تسهّل الحياة الاقتصادية وعلاقتها الوحيدة مرتبطة فقط بالمستوى العام للأسعار لا غيرها، ما يعني حيادية السياسة النقدية.

انتقادات معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة :

- فشلت في تحليل الاختلافات في مستوى سعر بسبب عدم المساواة في الادخار و الاستثمار في الاقتصاد.


- k و γ غير ثابت و هذا غير واقعي لأنه ليس من الضروري ثباتهما.

- إهمال سعر الفائدة

- الطلب على المال غير مرن و هذا يعني ان المال لا يؤدي الى وظيفة الوسيط و لا يمتلك اي فائدة خاصة به مثل تخزين القيمة عدم النظر في طلب المضاربة للحصول على المال و ذلك يجعل الطلب على النقود يعتمد حصرا على الدخل النقدي و بالتالي يتجاهل مرة اخرى دور سعر الفائدة كمخزن للقيمة .

بن علي بلعزوز، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 19.29

- فشل في شرح السلوك الديناميكي للأسعار بحيث ان التغير في الكمية الاجمالية
للأموال تؤثر على مستوى السعر العام بالتساوي لكن الحقيقة هي ان كمية المال
تؤثر على مستوى السعر في " طريقة غير متوقعة و خاطئة ".



محاضرة 04:
النظرية النقدية الكينزية

محاضرة 04: النظرية النقدية الكينزية

بعد تعرضنا بالدراسة و التحليل للنظرية التقليدية و توضيحنا الانتقادات الموجهة لها و التي أدت لظهور النظرية الكينزية و التي سوف نقوم بطرحها في هذه المحاضرة.

الأوضاع التاريخية لنشأة النظرية الكينزية :

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار و الاستثمار سيستويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة و سيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال و من ثم فلا داعي لتدخل الدولة ، غير أن الواقع العملي اثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر و قانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند مستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل حيث أظهرت التجربة العملية و الممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى و انكشفت أكثر في أزمة الكساد العالمي .

2-فرضيات التحليل الكينزي :

فقام كينز في بداية الأمر بدراسة و تحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي و استخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا حتى وقت حدوث أزمة الكساد حيث كان التحليل التقليدي يعتمد على فرضية أن تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة .

كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت و بالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها و طريقة التحليل التي استخدمها و الأجهزة التي استحدثتها فكانت بمثابة ثروة

في علم الاقتصاد و ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الراسمالي و الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لنظرية تفضيل السيولة و ذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين مستوى الاتفاق الوطني و الدخل الوطني فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية لأنها لا قيمة و لا منفعة لها في حد ذاتها و هي مجرد وسيط للتبادل و من ثم فالتغيرات النقدية تعد غير ذات أهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي و تفسره لكن كينز عارض هذا التصور و واضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) و سبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات و الاحتياط و المضاربة .

قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) و تحليله هذا ما يميزه حقا على تحليل التقليديين ذلك إن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات على النشاط الاقتصادي .

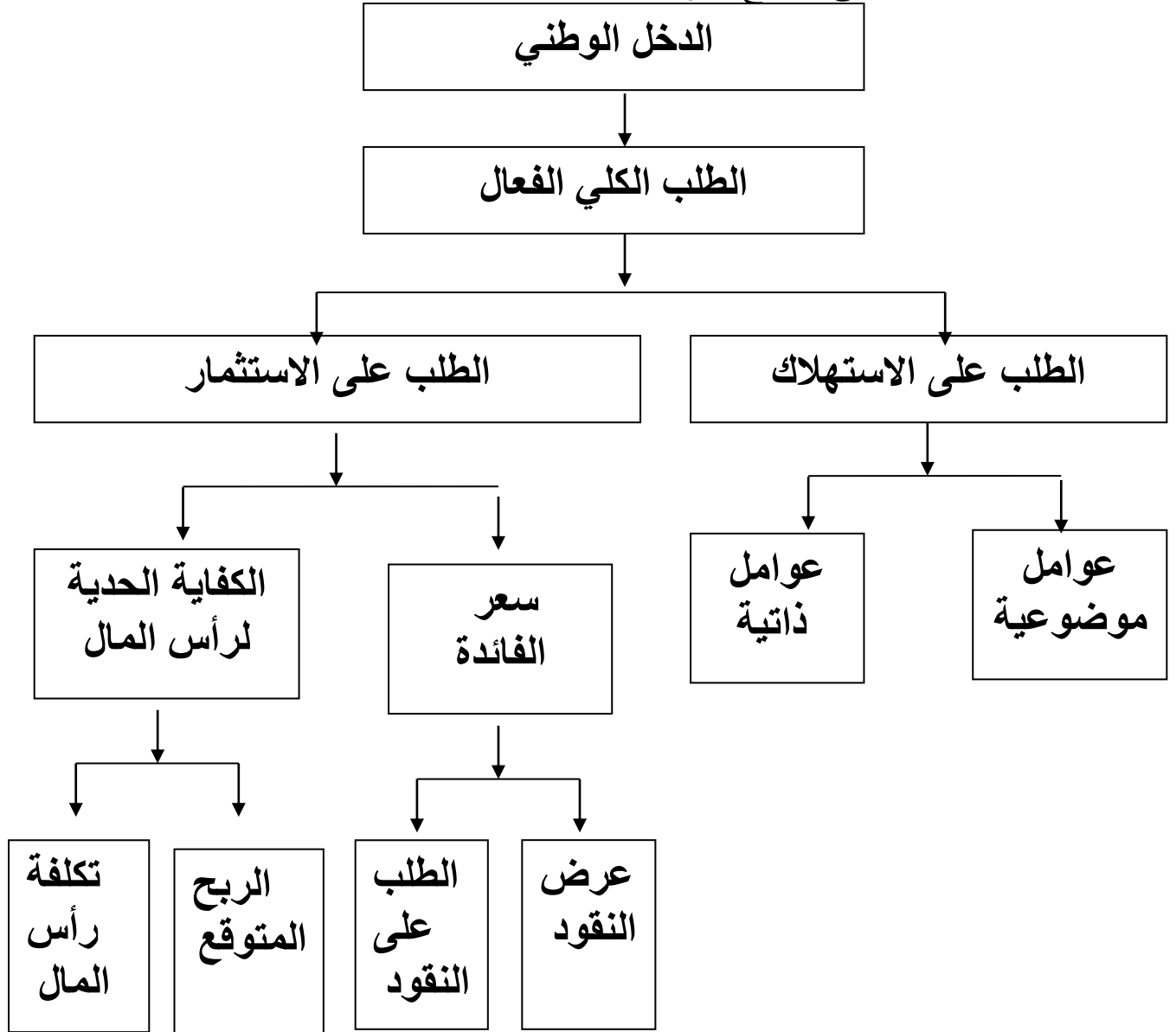
و بذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل خيرا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية و من ثم اخذ الاهتمام يتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج و التشغيل و الدخل.... الخ .

اهتم بفكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الراسمالي في أزمة الكساد و ما نتج عنها من انخفاض في الأسعار و انتشار للبطالة فهو يرى أن حجم الإنتاج و حجم التشغيل و من ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال .

التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج و التشغيل على

اعتبار انه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فان حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل فزيادة كمية النقود سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة و هذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار و من ثم زيادة الانتاج و التشغيل بواسطة ما يسمه مضاعف الاستثمار³⁰.

مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط

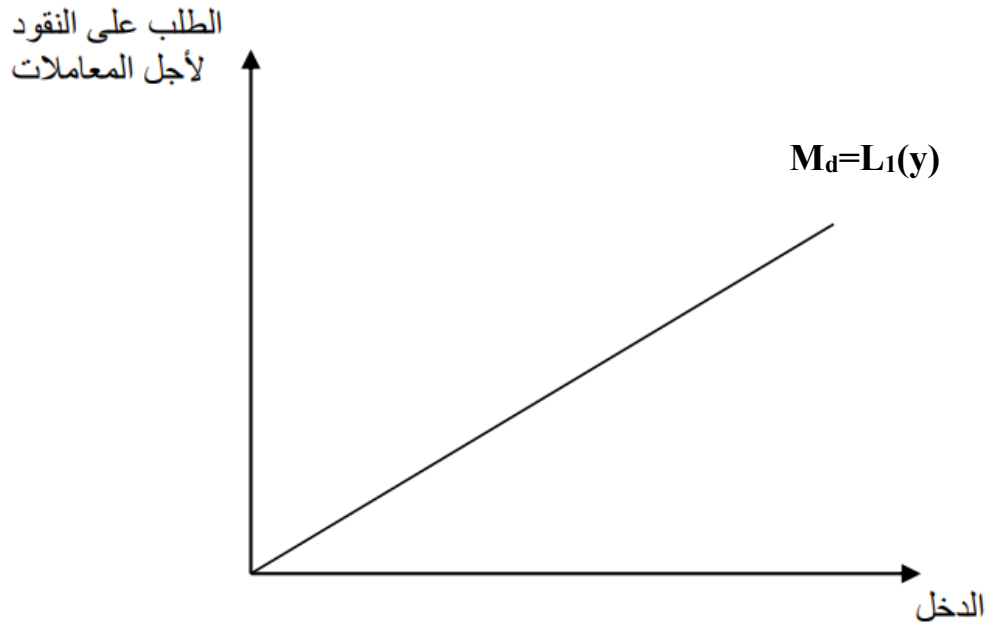


الاستاذ بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسيا النقدية ص 35 ، 36 ، 30.

الطلب على النقود عند كينز:

يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة و هي ان رغبة الاعوان الاقتصادية في حيازة ارصدة نقدية ترجع الى كون النقود بمثابة الاصل الاكثر سيولة نظرا لانها تمثل الاصل الوحيد الذي يمكن تحويله الى اي اصل آخر دون المرور بفترة زمنية و بدون خسارة و يرجع كينز دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) لثلاث اغراض :

أ-دافع المعاملات : يقصد بدافع المعاملات رغبة الافراد بنقود سائلة للقيام جارية خلال فترة المدفوعات و هي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري و رغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الاولية و اجور العمال و النفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كايجار العقارات و هو ما يسمى بتمويل راس المال العامل.³¹



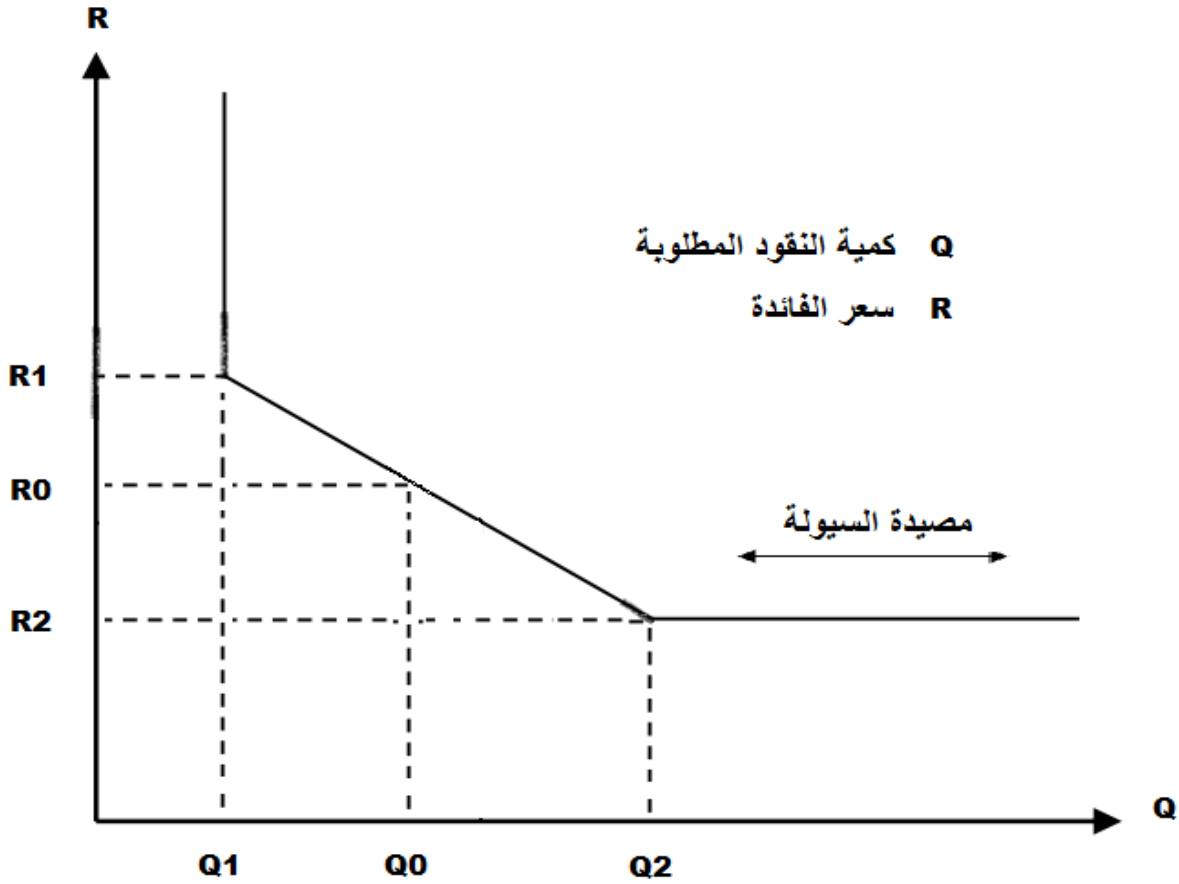
الاستاذة حنان تلمساني ، النظريات النقدية ، ص 03³¹

" منحى الطلب على النقود لغرض المعاملات "

ب-لاجل الاحتياط : يحتفظ الاعوان الاقتصاديون الى جانب ما سبق بمبالغ نقدية بغية الاحتراز الناتج عن حالة عدم التاكيد بسبب نفقات طارئة مستقبلية او حالات عدم تحقق الايرادات المستقبلية (المرض ، الحوادثالخ) و بما أن هذا الطلب على النقود مرتبط ايضا بمستوى الدخل فتستعمل الدالة سابقة الذكر هنا .
ايضا لتعبر عن الطلب على المعاملات و الاحتياط معا .

ج-دافع المضاربة : ان الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية ليس تطور او استنتاج من الوظائف التقليدية و لكنه من ابتكار " كينز " فالنقود التي يحتفظ بها لاغراض المضاربة ترجع الى وظيفة النقود كمستودع لمخزن للقيمة على اعتبار ان دافع الطلب على النقود يقتصر عندهم على اغراض المعاملات و الاحتياط فقط.
و يمثل الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة توفر ارصدة نقدية في شكل سيولة يخص للمضاربة و يحقق الأرباح فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية في شكل سيولة يخص للمضاربة و يحقق الأرباح فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظار للفرص السانحة التي تحقق لهم ارباحا نتيجة التغير في أسعار الاوراق المالية في البورصات بحيث ترتفع قيمتها او تنخفض وفقا لتغيرات الاسعار الفائدة في السوق النقدي .³²

بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 53 ، 3254



منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة

نظرية الاستثمار و الدخل :33

العلاقة بين الاستثمار و الادخار و الدخل : لقد ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود اما كينز فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار و لتوضيح العلاقة بين الاستثمار و الادخار و الدخل نستعمل الرموز التالية :

(y) الدخل (i) الاستثمار (s) الادخار (q) الإنتاج (c) الاستهلاك و عليه فنظرية كينز لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالية :

$$\text{الدخل} = \text{قيمة الإنتاج (1)}$$

بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 41³³

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \quad (2)$$

$$\text{الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \quad (3)$$

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \quad (4)$$

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك} \quad (5)$$

و من المعادلة 3 و 5 نجد الاستثمار = الادخار = S=I

و من هذا الاستنتاج تبين أن كينز لم يأت بالجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي و عليه بات الاختلاف بينهم و بيث " كينز " في الأسباب و المتغيرات دون نتائج .

فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار إلا إنما إضافة " كينز " في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع و من هو المتغير المستقل فتوصلت النظرية التقليدية بداهة مطلقة إلا أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار . أما كينز فتوصل إلى عكس ذلك فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار . نظرية مضاعف الاستثمار :³⁴ تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على ان التغير في عملية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل و الانتاج و التشغيل عن طريق ما يسمى بالمضاعف .

تقوم هذه النظرية على أن دالة الاستهلاك معلومة و محددة و عليه فان مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار و مقداره فإذا كان الاستثمار كبيرا عند مستوى منخفض من سعر الفائدة كان حجم الدخل مرتفعا و العكس صحيح .

و تفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات و إذا لم يعوض هذا العامل السلبى بالعامل الايجابي

بلعزوز بن علي مرجع سبق ذكره ، ص 42 ، 43³⁴

و هو الاستثمار فان الطلب الكلي سيكون اقل من حجم العرض الكلي فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل و بالتالي الدخل الوطني .

أما إذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان حجم الإنتاج و التشغيل سيكونان متزايدان أما إذا تساوى الادخار و الاستثمار فان مستوى التشغيل و الدخل سيبقيان في حالة ثابتة و في مستوى من توازن و لتوضيح هذه الفكرة رياضيا نقوم بمايلي :

فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار (t) و الزيادة في الاستثمار (di) و الزيادة في الدخل (dy) و الزيادة في الاستهلاك (dc) و لما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك و حيث إن هذا الأخير يقاس بنسبة التغير في الاستهلاك (dc) إلى التغير في الدخل (dy) و بما أن العلاقة بين المضاعف و الميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير ارتفع مضاعف و العكس صحيح اي ان المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار و يمكن توضيح ذلك رياضيا من خلال :

$$dy=t.di \quad (1) \quad \text{بما ان المضاعف :}$$

$$T=dy/di$$

$$\text{و لما كان } y=c+i$$

$$DY+DC+DI \quad \text{فإن : (3)}$$

$$DI+DY-DC \quad \text{أو (4)}$$

تقسمة طرفي المعادلة (4) على DY محصل على المعادلة :

$$DI/DY+1-DC/DY \quad (5)$$

$$DY*DI+ 1/1-DC/DY \quad (6)$$

بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة :

أي ان مضاعف الاستثمار (T) :

الميل الحدي للاستهلاك $T=1/-1$

و لما كان الميل الحدي للادخار :

$1-$ الميل الحدي للاستهلاك

فان مضاعف الاستثمار: (T)

الميل الحدي للادخار $T=1/$


أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار .

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :

رأى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيا في التأثير على الطلب بينما يرى كثير من الاقتصاديين إلا أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورا مهما في تشكيل منحنيات الطلب.

هناك انتقاد كبير موجه للنظرية الكينزية في أنها تدعم ضخ الأموال و إنفاق الحكومة على المشروعات مما يحقق فوائد مكنسية من المستحيل خفضها بعد الركود . يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا و بالتالي يتوقعون عن الإنفاق.

بل و الأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى مهما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة.



المحاضرة 05:
النظرية النقدية المعاصرة

المحاضرة 05: النظرية النقدية المعاصرة

سنقوم في هذه المحاضرة بدراسة النظرية المعاصرة لكمية النقود أو ما تسمى بمدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان الذي استطاع تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي و الترويج بأخذ آراء المذهب النقدي للحد من أزمة التضخم و الركود.

1-ظروف نشأة النظرية النقدية المعاصرة:

إن تركيز كينز على تشريح ظاهرة الانكماش جعلت فكرة في محك صعب ثبت فيما بعد انه كان عاجزا عن إيجاد حلول و مقترحات أو حتى تفسير ظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي سادت جنبا إلى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي و من ثم عبر العديد من الاقتصاديين و خاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث و الأزمات الاقتصادية في المدى الطويل الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي منهجه على طروحات و نظريات المدرسة التقليدية على الخصوص بدرجة اقل المدرسة الكينزية و المتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر .

تعد مدرسة شيكاغو " نظرية فريدمان " امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي و لكن في ثوب جديد و بأدوات تحليلية أكثر نجاعة و واقعية فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى أزمة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخم و الكساد إلا ان طابعها العام كان تضخيما حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الاسعار و ارتفاع معدلات البطالة و هي ظاهرة تتناقض العلاقة بين الاجور و الاسعار و بين مستويات و معدلات البطالة .

النظرية الكمية الحديثة لفريدمان:35

في سنة 1956 طور فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية عملية النقود رغم انه يشير مرارا إلى فيشر في تحليله مما قد يوحي بان تحليله هو امتداد و تطور لتحليل فيشر أي أن النظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكنزي .

و في هذا الشأن يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة و الأسعار و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة و الأذواق و قبل التعرض لمفهوم الثروة نطرح بعض من فرضيات التالية :

- استقلال كمية النقود لعرض النقود عن الطلب على النقود .
- استقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها .
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود .
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات .
- و هذا الطلب يتوقف على:

1-الثروة الكلية :

مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الرأسمالية بجميع مصادر الدخل فالنقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء الأخرى و المكونات الأخرى للثروة فإنها تتمثل في الأصول المالية و النقدية (الأسهم و السندات) و الأصول العينية الطبيعية فضلا عن الاستثمار البشري .

بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ص65.35

فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكن أن تحقق دخل أو عائداً معيناً فهي أوسع فكرة حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية و غير البشرية أي أن الثروة عند " فريدمان) تشمل كل مصادر الدخل .

2-العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة :

أن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة و أن هذا التوزيع يتم وفقاً للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول .

أي أن الأسعار و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقاً للمنفعة التي يحصل عليها منها و هذه المنفعة تتحدد إذا فالأصول المكونة للثروة و العوائد المتوقعة عن كل أصل عند فريدمان يمكن إيجازها فيما يلي :

1-النقود :

هي أكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة اليسر و الأمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي و ذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك و يمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي :

معدل الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود

2-السندات : تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائداً ثابتاً لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (Rd) و يأخذ هذا العائد شكلين :

قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنوياً و يطلق عليه سعر الفائدة على السند تغير قيمة السند الفعلية خلال فترة زمنية و هذا التغير قد يكون إيجابياً أو سلبياً .

قيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة زمنية معينة أو قيمة العوائد التي يحققها السند يساوي سعر الفائدة السند في السوق رائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة .

3-الأسهم: تعتبر الأسهم من الأصول المالية و هي احد أشكال الثروة و إن العائد أو التدفق (الدخل) الناتج عن حيازته قد تأخذ ثلاثة أشكال:
-عائد اسمي يسلم سنويا في حالة ثبات و استقرار الأسعار .
-تغير قيمة العائد الاسمي الثابت نتيجة تغير مستوى الأسعار .
-تغير في القيمة الاسمية خلال الفترة الزمنية و الذي يمكن أن يحدث نتيجة تغير سعر الفائدة أو مستويات الثمن .

3-رأس المال البشري : يقر فريدمان بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق إلا انه يرى انه هناك علاقة بين رأس المال البشري و رأس المال المادي حيث يوجد دائما تقسيم بين الثروة البشرية و الغير البشرية في قائمة الأصول و من هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية .

دالة الطلب الكلي عند فريدمان:

تعتمد النظرية النقدية المعاصرة في دراسة دالة الطلب على النقود على الشروط التالية :

-الثروة الكلية التي بحوزة الأفراد و المشاريع تكون موزعة حسب الأشكال السابقة الذكر.³⁶

-أسعار و عوائد و مكونات الثروة و البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة .

-الأذواق و ترتيب الفضليات أو ما يسمى بالترتيب و الاختيار لوحدات الثروة الكلية يعتبر محددًا لشكل دالة الطلب .

-تمثل حالة دالة الطلب الكلي تفسير السلوك الأفراد في تنظيم لمنفعة التي تتوقف أصلا على اعتبارات عينية بغض النظر عن وحدات القياس المستخدمة أي النقود المتداولة حالي) .

مصدر سبق ذكره بلعزوز علي ، ص 73 ، 3674

-يعتبر الدخل تيارا متدفقا من الرصيد المتمثل في الثروة فالدخل الدائم او الدخل المتوقع يتحدد بعدة عوامل منها المهارات المهنية القابلية الشخصية توقعات مستقبلية

و تحدد على الشكل التالي :

$$MIP = FIRB.RE.1/P.DP/DT.W.U$$

حيث MIP الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية

RB : سعر الفائدة على السندات.

RL : عائد الأسهم

1/P.DP/DT : معدل التغير في الأسعار

W: نسبة الثروة غير البشرية الى ثروة بشرية

U : الأذواق و التفصيلات

و قد قام فريدمان بالتعاون مع الآخرين بتقدير دالة الطلب و النقود في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة 1870-1954 و توصل إلى ما يلي :

1-ضعف اثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود و على سرعة تداول النقود اي ان الطلب على النقود لا يتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة .

2-ضعف اثر التغير في الأسعار على الطلب على النقد في الظروف العادية و ذلك عندما يكون التغير في الأسعار مفتعلا و لكن هذا التأثير يكون واضحا إذا كان معدل التضخم كبيرا.

3-إن الدخل الدائم الذي يعتبر بديك عن الثروة هو العامل الحاسم في التأثير على طالة الطلب على النقود أي أن الطلب على النقود يستجيب للتغير في الدخل الدائم.

4- إن دالة الطلب على النقود هي مستقرة نسبياً للدخل الدائم لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار في الأجل القصير و لكن تم قياس دالة الطلب على النقود عام 1987 وجد ان هذه الدالة غير مستقرة في كامل الدولة الصناعية ما عدى المانيا. و استنادا على ذلك فان العامل المهم في التأثير على الطلب على النقود هو الدخل الدائم كوكيل للثروة و عندئذ يمكن صياغة هذه الدالة على النحو التالي:

$$MIP=KY$$

حيث أن MIP الطلب على النقود بأرصدة حقيقية

K : نسبة من الدخل الدائم يحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية حقيقية

Y : الدخل الدائم الحقيقي.

صعوبات صياغة المعادلة النهائية لفريدمان

-اعتمادها على العديد من المتغيرات

يصعب حساب و تقدير هذه المتغيرات كعائد رأس المال البشري و متغيرات الأذواق (...)

هي صورة معدلة و موسعة لمعادلة التبادل لفيشر و مارشال.

تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العملي أي أن هذه المعادلة مجرد نموذج تحليلي.

المحاضرة 06:

البنوك التجارية

المحاضرة 06: البنوك التجارية

سوف نقوم في هذه المحاضرة بدراسة البنوك التجارية نشأتها تطورها و الفرق بينها و بين البنوك الاخرى و كذلك علاقتها بتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات.

نشأة البنوك و تطورها:

ارتبط نشوء البنك و تطورها بتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين بين عام 3500 ق م و تعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع و التسليف و الفوائد و الضمانات المرتبطة بها.

و يتقدم التجارة بين الشعوب و ظهور النقود كأحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي و المعادن الثمينة كالودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها و المحافظة عليها تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة و التجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

و مع تطور الزمن لا حظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود لتحويلها إلى أشياء التي تماثلها و من ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير و بضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال

بمبدأ الثقة بينهم و بين المودعين و يسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي.

و يذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م و في عام 1587 ظهر أول بنك رياتو بمدينة البندقية و منها انتشرت البنوك في بقية أوروبا و منها بنك أمستردام في هولندا عام 1609 و بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 و بنك انجلترا عام 1694 و بنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول 1800م.

تعريف البنك التجاري: ³⁷

عرفت البنوك التجارية بأنها بنوك الودائع نسبة إلى قيامها بقبول الودائع تحت الطلب أساس و هي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير فضلا عن تعاملها بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل و البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة بمعنى أن نشاطها لا يقتصر على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للبنوك الزراعية و الصناعية و العقارية و التي عرفت بالبنوك المتخصصة.

و في ضوء ما تقدم فانه يمكن أن تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تتعامل في الديون الودائع المصرفية التي تكون مقبولة على نطاق واسع في سداد ديون الأفراد الآخرين لذا فهي المؤسسات التي يتم من خلالها تبادل النقود الحاضرة.

وظائف البنوك التجارية:

أسهم التقدم الاقتصادي في تعقد و تشعب الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التجارية و فضلا عما سبق الإشارة إليه من الوظائف و الأدوات المبتكرة و الخدمات

المالية موضوع تنافس المؤسسات غير المصرفية مع البنوك التجارية فضلا عن ذلك
فان هناك مجموعة من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية أهمها:

1-فتح الحسابات و قبول الودائع التي يكون بعضها تحت الطلب
DemandDepositsو تسمى أيضا الحساب الجاري Curent Account و هذا
النوع هو الذي يتم السحب عليه بشيكات و بعضها ودايع لأجل Time Deposits
و تسمى أيضا ودايع ثابتة FixedDeposits باعتبارها ثابتة أو محدودة الأجل و
بعضها الودائع الادخارية .

2-خلق النقود (الودائع)و كما سبق الإشارة فان هذه الوظيفة تتفرد بها البنوك
التجارية عن غيرها من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى حيث أن هذه البنوك في
سعيها للإقراض تقدم القروض من ودايع غير موجودة بالفعل تقوم البنوك بخلقها
بنفسها.³⁸

3-تقديم القروض Loans و التسهيلات Advances حيث تميل البنوك التجارية
عادة إلى الابتعاد عن القروض الطويلة الأجل و تكتفي بقصيرة الأجل التي لا
يتجاوز اجلها عاما واحدا و يزيد قليلا و القروض التي تمنحها البنوك هي المجال
الرئيسي لعمل البنك التجاري.

4-خصم الأوراق التجارية (الكمباليقو السنداتالأذنية) التي لا يزيد اجلها عادة عن
سنة أشهر و لا شك أن هذا الخصم يتم في إطار من التسهيلات الائتمانية الممنوحة
لعملاء البنك و في إطار ما يعرف بدورة الأصول لمنشآت العملاء باعتبار الوراق
التجارية هي إحدى الأصول الناتجة من تحول أصل آخر هو البضائع المباعة و
الناتجة عن أصل آخر هو النقدية.

د.نبيل سدره محارب ، ص 226.38

5-بيع و شراء الأوراق المالية (الأسهم و السندات) لحسابها باعتبار هذه الأوراق
احد الأصول المدرة للأرباح و أيضا لحساب المال مثلا:

- المساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك عند الأخذ في الاعتبار مفهوم
البنك الشامل.

- الترويج لا تسهم الشركات التي يؤسسها البنك.

- توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية.

- القيام بعمليات التمويل في شكل أسهم و سندات.³⁹

6-تمويل التجارة الخارجية و مايتطلبه ذلك من فتح اعتمادات مستندية تصدير
مفتوحة عليه و هذا الأمر يستلزم من البنك تقديم عدة خدمات مثل:

- تحضير و فتح الاعتمادات المستندية و استيراد و مراجعة اعتمادات
التصدير.

- تدبير العملة و تحويلها على قوة اعتماد الاستيراد بشتى طرق التحويل الحديثة
سواء من خلال الفاكس أو السوفيت و خلافه.

- العمل على تثبيت أسعار الصرف للعملات موضوع الاعتماد لتجنب مخاطر
تقلبات سعر الصرف.

7-خدمات أمناء الاستثمار:

- سداد الالتزامات الدورية للعملاء مثل تحصيل و دفع الفواتير و الأرباح و
الاشتراكات و الإيجارات و الأقساط المختلفة.

- إقامة المعارض السلعية داخلية و خارجية.

- ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات.

د.محمد كمال خليل خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان ص 46-47 .³⁹

السمات الرئيسية للبنوك التجارية: 40

1-الربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع و هذا يعني أن أرباح البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها مقارنة مع المنشآت الأعمال الأخرى و يعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال .

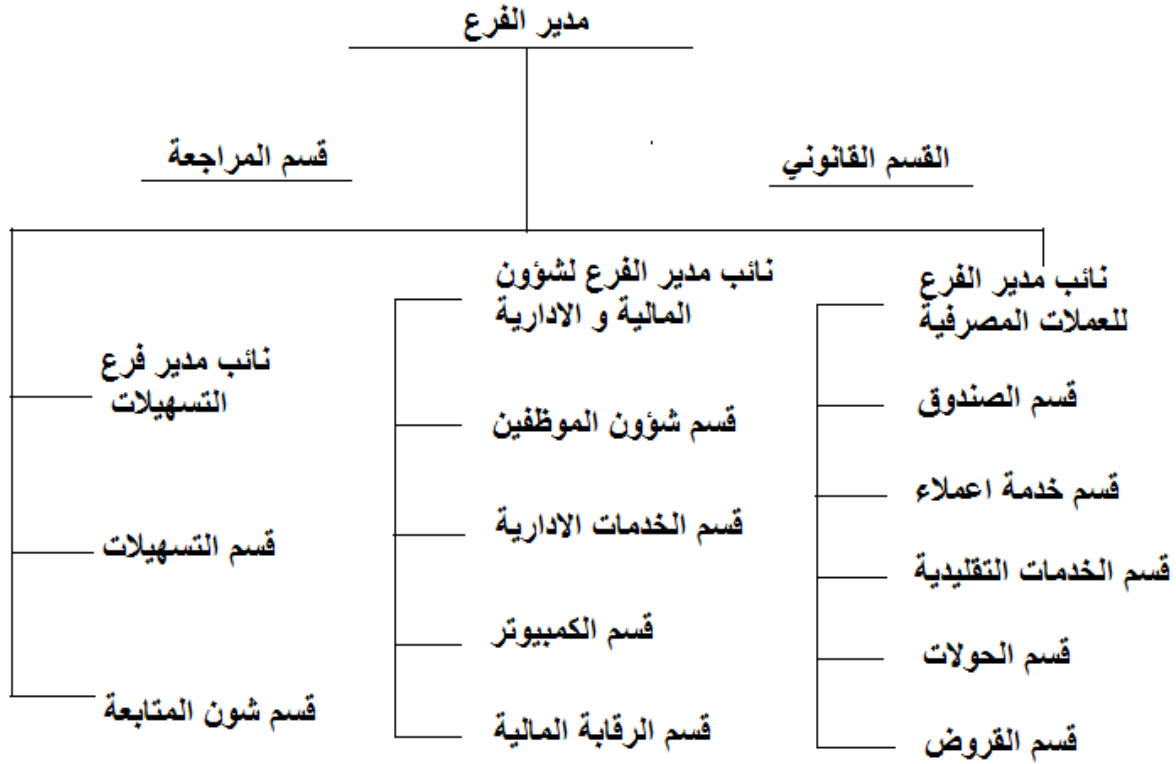
2-السيولة : يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب و من ثم يجب على البنك أن يكون مستعد الوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة فمثلا إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم لسحب ودائعهم منه.

3-الأمان : يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر قد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه و النتيجة هي إعلان البنك إفلاسه مما سبق نجد أن البنك التجاري يسعى إلى ما يلي :

- تحقيق أقصى ربحية ممكنة .
- تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين .

الأقسام الداخلية للبنك التجاري: 41

حمزة محمود الزبيدي ، دارة المصارف ، مؤسسة الوراق ، عام 2000⁴⁰
د.محمد علي زبيدي ، المحاسبة في البنوك التقليدية ، دار الفكر المعاصر ، عام 2000⁴¹



المحاضرة 07:

التضخم

المحاضرة 07: التضخم

تمهيد: سوف يتم التطرق في هذه المحاضرة على التضخم الذي يعكس في تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية و سوء توزيع الدخل و الثروة و سوف نتطرق أيضا إلى أنواعه و أسباب التي تؤدي إلى تضخم .

مفهوم التضخم:

التضخم هو ارتفاع كبير و مستمر في مستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود و يصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب⁴² وياخذ التضخم أشكالا مختلفة فقد يكون معتدلا أو مكبوتا أو جامحا أو مفرطا .

يعرف التضخم أيضا في اللغة الانجليزية بمصطلح (inflation) و هو مفهوم الإشارة إلى الحالة الاقتصادية التي تتأثر بارتفاع أسعار السلع و الخدمات مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة و التي تؤثر في قطاع الأعمال فتحديدا في الشركات الصناعية و الخدماتية و يعرف التضخم أيضا بأنه الزيادة العامة في اغلب قيم الأسعار و يرافقهما تأثير في قيمة النقود المتداولة مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية و من التعريفات الأخرى للتضخم هو زيادة في حجم النقود في السوق و الذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة و يقابله ارتفاع في سعر السلع و الخدمات في الأسواق التجارية .⁴³

David begg and stanlyfishion and others , economies (london : mc crow -hill company eruope ; 1997)
p.462.⁴²

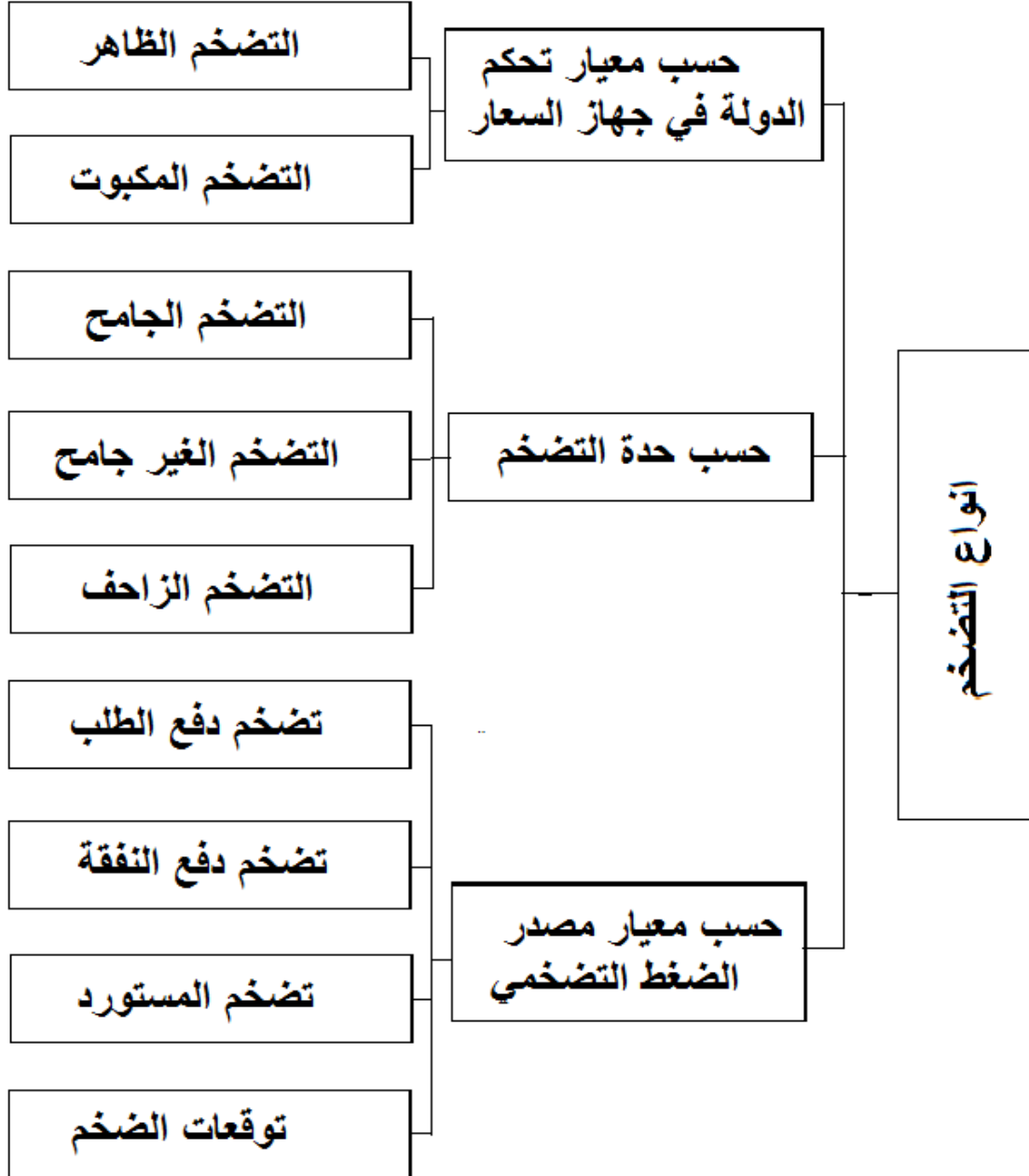
Dxionary.com, retneved /31-12 .2016 edited ⁴³

و بعد استخدام مفهوم التضخم لأول مرة إلى الاقتصاديات الأوروبية و تحديدا في تاريخ أوروبا لحديث فاستخدم كمقياس لأسعار الاستهلاك في فترة الثورة الصناعية فكان التضخم وسيلة لتحديد متوسط الأسعار الموزعة على لمواد التموينية و استثر مصطلح التضخم بشكل ملحوظ في القطاعات الاقتصادية في اسبانيا و انجلترا إذا كان مؤشر سعر الصرف للعملات في هذه المناطق مساويا للقوة الشرائية قبل أن يظهر ارتفاعا ملحوظا مما أدى إلى عدم التوازن بين المؤشرات الاقتصادية و أطلق على هذا الأمر عدم التضخم .⁴⁴

و التضخم بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للعملة فإذا كان عشر وحدات من عملة البنك تشتري كيلوغرام من اللحم في الزمن الحاضر ثم ضعفت القيمة الشرائية للعملة بعد سنة و أصبح ثمن كيلو لحم ما يعادل خمس عشر وحدة من وحدات العملة المحلية فهذا يعيد التضخم حدث بمعدل كبير و هو 50 بالمائة لذا فإن المستثمر الذي ربط أمواله لفترة طويلة بعائد مقبول لديه وقت بداية الاستثمار أصبح خاسرا ليس بسبب سوء اختيار ملقاة الاستثمار بل لان عاملا آخر هو التضخم فقضى على قدر كبير من قيمة استثماره.

أنواع التضخم:

أمة عدة أنواع من التضخم بحسب عدة من المعايير و ذلك على النحو التالي:



1-معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

التضخم الظاهر: و يسمى أيضا بالتضخم المفتوح و ترتفع في اطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض و الطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

التضخم المكبوت: هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع في الارتفاع ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب أثارها غير المواتية.

2-معيار حدة التضخم ك و يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

التضخم الجامح: و هو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر و سريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و خفض الأجور الحقيقية للعمالة.

التضخم الغير الجامح: و يكون أقل خطورة حيث ترتفع الأسعار معدلات اقل و يكون علاجه في متناول السلطات النقدية (التمثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

التضخم الزاحف: و يسمى أيضا التضخم المعتدل و يحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة و تسجل رقما أحاديا فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.⁴⁵

الجهة المناطة بها مهام البنك المركزي في الولايات المتحدة الامريكية. 45

3- معيار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل: ⁴⁶

- تضخم دفع الطلب: ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع و بقاء الإنتاج عنجد نفس المستوى بحيث يعجز القطاع الانتاجي عن تلبية الزيادة غفي الطلب الكلي فيختل التوازن الكلي و ينعكس ذلك على مستوى الاسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

تضخم دفع النفقة: في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الانتاج لاي مكون يدخل في انتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الاجور أو غيرها) و بالتالي يلجأ المنتجون الى رفع اسعار هذه السلع و الخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الانتاج.

التضخم المستورد: عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها امام العملات الاجنبية، ترفع بشكل كبير اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية و في هذه الحالة يحتمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة او خدمة مستوردة بالكامل او بها مكون مستورد يزداد تأثيرا هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الانتاج المستورد من الخارج في هياكل الانتاج المحلي.

توقعات التضخم: عندما يدرك المستهلكون ان المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع سيدفعهم ذلك الى تضمين هذه الزيادة في الاسعار في اية تعاقدات مستقبلية و هو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الاسعار.

أسباب التضخم:

يركز الاقتصاديون على ثلاث نظريات لتفسير التضخم هي:

منحط حسين و شريط خالد و ضماري عبد السلام (2019) ، التضخم و النمو الاقتصادي .⁴⁶

أولاً: نظرية التضخم الناشئ عن الطلب:

ترى هذه النظرية ا، التضخم يعود الى زيادة حجم الانفاق الكلي و تفرقة على العرض الكلي للسلع و الخدمات ، مما يؤدي الى خلق فائض طلب ينعكس في زيادة معدلات التضخم و يعود فائض الطلب الى التوسع المفرط في الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري و الحكومي و الخاص و التوسع المفرط في حجم الائتمان المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي بكافة اشكاله فاذا زاد الانفاق الكلي بهذه الصورة دون استجابة من جانب العرض الذي يحدث بسبب وجود خلل في عدم كفاية الموارد الاولية و وجود نقص في السيولة الدولية سلب و كذلك وجود ضعف في بناء الاقتصادي و الاجتماعي فان ذلك لابد ان ينعكس في زيادة معدلات الاسعار بصورة مستمرة و هكذا ينظر انصار النظرية الكمية الكلاسيكية و الجديدة بأن التوسع النقدي هو سبب زيادة في الطلب الكلي .⁴⁷

ثانياً: ضخم التكلفة

و هو التضخم الناجم عن ارتفاع الاسعار نتيجة لزيادة اسعار عوامل الانتاج و اسعار المنتوجات الذهانية و هناك عوامل تؤدي الى تضخم التكلفة و هي:
1-زيادة معدلات الأدوار التي تعتبر من مصادر تضخم تكاليف الانتاج و زيادة في الامور تحدث نتيجة للعوامل التالية:

أ-زيادة معدلات الاجور نتيجة للقوة التفاوضية الكبيرة لنقابات العمال القادرة على رفع اجور العمال بصورة موازية للارتفاع في المستوى العام للأسعار للحفاظ على مستوى تكاليف المعيشة.

ب-كما أ، الزيادة في ارباح اصحاب المشاريع يدفع بالعمال للمطالب بزيادة الاجور.

Krek patrickandf.nixon the aragins of inflation in less developpedcontinies(ed) inflation in open economic (manchester : university press) p.143.⁴⁷

ج-تزداد الاجور العمال في حالة زيادة الطلب على العمل بمعدل أكبر من عرض و لذلك فإن أي زيادة في الاجور ستؤدي الى زيادة في الاسعار اذا لم يرافق ذلك زيادة في انتاجية العمل او في تخفيض ارباح رجال الاعمال و يرى بعض ان زيادة الاجور لا يمكن ان يؤدي الى التضخم ما لم يرافق ذلك زيادة في حجم النقود و زيادة كبيرة في العجز بالموازنة.

2-زيادة معدلات الارباح ان زيادة الارباح من قبل ارباب العمل سيؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية لان الربح يعتبر احد مكونات سعر السلعة الذي يزيد التكاليف و هناك عوامل عديدة تؤدي الى زيادة الارباح كرجبة رجال الاعمال و الحكومة في الحصول على ربح كافي لتمويل الاستثمار في المشروعات لأنه يعتبر مصدر للحصول عن المدخرات و لجوء المشروعات الى زيادة ارباحها لمواجهة الزيادة في امور كذلك عن الزيادة الربحية بمعدل يزيد عن معدل زيادة في الاجور بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الحصول على الاموال المتمثل بالفائدة و زيادة الضرائب.⁴⁸

التضخم الهيكلي

يرى الهيكليون ان التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة الغير الطبيعية في كمية النقود او نتيجة لسوء الادارة النقدية وانما مجموعة الاختلالات الهيكلية والاقتصادية و الاجتماعية و السياسية هي وراء الزيادة الغير الطبيعية في كمية النقود و سببا في الادارة النقدية و المالية السنية.⁴⁹

و ربط الهيكليون التضخم بالعوامل التالية:⁵⁰

عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك الموصل ، جامعة الموصل 1992 - ص 659 ⁴⁸
رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (مصر : الهدينة المصرية للكاتب 1980) ص48⁴⁹
c.h.kirhpateck and f.inixson .op-cit .p133-135⁵⁰

1-تعاضم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطئ الانتاج الزراعي و تزايد اعتماد البلدان على الخارج لاستيراد المواد الغذائية و للدلالة على ذلك هو تزامن التضخم في العديد من بلدان امريكا الاتزية مع ارتفاع اسعار المواد الغذائية.

2-ان الزيادة في استلامات موارد النقد الأجنبي من الصادرات و تدفق رأسمال للدخل غير كاف فالمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة عن زيادة في معدل النمو السكاني و جهود تطوير التنمية و التحديث الصناعي الذي سعت اليه البلاد النامية فعدم استمرار العوائد الصادرات ينخفض الإيرادات الحكومية و يؤدي الى زيادة القوى لاستخدام التمويل بالعجز فضلا عن ذلك فان العجز في ميزان المدفوعات يتضمن عنه هبوط في قيمة العملة مما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على ارتفاع الاسعار خاصة اذا كانت الواردات تشكل نسبة كبيرة من المحتوى الاستيرادي في البلاد .

علاج التضخم:

يمكن علاج التضخم من خلال اهم سياستين هما السياسة المالية و السياسة النقدية.⁵¹

أولاً: السياسة المالية:

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام ادوات السياسة المالية و التي هي الانفاق الحكومي و الضرائب فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها اد ان زيادة الضرائب ستؤدي الى انقطاع جزء من دخول الافراد و هذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلعة و الخدمات فتتخفض الاسعار و ينخفض التضخم هذا من ناحية و من ناحية اخرى يمكن اللجوء الى الانفاق الحكومي بضغط الانفاق الحكومي و هذا م يعني تخفيض

النقود و البنوك للدكتور عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، ص 612-617.51

حجم الانفاق و خصوصا الانفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي الى زيادة الاسعار بالنسبة
للسلع الرأسمالية في بداية الامر لكن فيما بعد يؤدي الى انخفاض اسعار و
انخفاض التضخم لأنه ادى الى زيادة الانتاج السلع و الخدمات مقابل ثبات او زيادة
الطلب بنفس النسبة .

ثانيا: السياسة النقدية:

تستخدم السياسات النقدية بواسطة ادواتها متمثلة في سعر الفائدة و نسبة الاحتياطي
النقدي و عمليات السوق المفتوحة لمعالجة مشكلة التضخم و من اجل معالجة
التضخم تلجأ الدولة الى رفع سعر الفائدة هذا يؤدي الى سحب السيولة النقدية من
الاسواق لان الجميع يبحث عن الارباح و بما ان ارتفاع سعر الفائدة يحقق الارباح
مع عدم التأكد بظروف السوق مستبقا عندها يلجأ المستثمرون الى ايداع اموالهم في
المصارف للحصول على سعر الفائدة فتتخفض السيولة النقدية و الطلب و التضخم.
و من ادوات النوعية يمكن الاشارة الى بعض منها كما يأتي:

1-تنظيم الائتمان الاستهلاكي كان يرفع البنك المركزي قيمة القسط الاول او قصير
مدد السداد ففي كلا الحالتين سينخفض الطلب على الائتمان فينخفض الانفاق و من
ثم التضخم.

2-الاقناع الادبي كان يقوم البنك المركزي في حالة تضخم بتوجيه دعوة الى ادارات
البنوك الاخرى الى توخي الحيطة والآخر في سياستهم الافتراضية والاستثمارية.

3-التاثير المباشر وذلك من خلال فرض العقوبات على البنوك التي تنهج
ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية كان يرفض البنك
المركزي اجراء عملية اعادة خصم لصالح البنوك التجارية عند اعلان عدم
موافقته على سياستها الاستثمارية او يرفض امداد البنوك التجارية
بالاحتياطات النقدية الاضافية في حال تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة.

المحاضرة 08:

البنوك المركزية

المحاضرة 08: البنوك المركزية

تمهيد: سوف يتم في هذه المحاضرة التطرق على تعريف البنوك المركزية و كذا معرفة الدور الكبير و الاهمية التي تشكلها البنوك المركزية و سوف نتعرف ايضا على خصائصها و وظائفها.

1-لمحة تاريخية عن نشوء و تطور البنوك:

يمتد تاريخ نشوء المصارف الى العهد البابلي منذ ان برزت مجموعة الصارفة و كهنة المعابد و بدأت عمليات التسليف و الايداع الى أن حمو رابي لتحديد العملات المالية و مصرفية اضافة الى العمليات الاخرى و التي تم تثبيتها في مسلمته " شريعة حمو رابي " و في العهد البابلي كانت تنظم المعاملات المالية و المصرفية في المعابد و في الالف ميل قبل الميلاد و في العهد البابلي ظهرت ضيغة المصارف و من اهم هذه المصارف موراشو (Banque MoumraShou) و هو احد البنوك الكبار آنذاك و يقع هذا المصرف في مدينة نفز قرب اثار بابل و من اهم اعمال هذا المصرف هو القيام بعمليات التمويل بواسطة اوامر مكتوبة على الواح الطيبة و مصرف ايناصير (Banque Enasir) و يقع في مدينة اور العراقية و من اهم العمليات الجارية هي تجارة المعادن كالذهب و النحاس و العاج . و تطورت المصارف في زمن الفينيقيين حيث اصبحت للمصارف شهرة واسعة في مجال التجارة مع بلاد فارس و بلاد المظلة على سواحل البحر الابيض المتوسط و كانت للتجارة المصرفية في زمن الفينيقيين اثر بالغ على الرومان اليونان علما انهم كانوا يستخدمون النقود الفينيقية.

و شهدت المصارف تطورا اخر في زمن العهد اليوناني حيث اتسعت تلك الابعاد من العمليات المالية و المصرفية الى العمليات الحسابية التي تختص بدفتر اليومية و دفتر الاستاذ و تخصيص صفحات مستقلة لكل زبون يتعامل مصرفيا.

اتسع العمل في مصر ابتداء من القرن الحادي عشر ميلادي حيث شمل تبديل النقود اضافة الى ايداعها و اقراضها و كانت هذه المصارف معروفة من خلال اماكن تواجدها و الزمن الذي نشأت فيه.

و في قرنين الخامس و السادس عشر شهد اتساعا واضحا للعمليات المصرفية في جميع انحاء البلاد الاوروبية و من اهم هذه المصارف هي مصرف حبو مصرف نابولي و اهم العمليات التي كانت تمارس هي الودائع و الائتمان و النقل المصرفي و المقاصة بين الجانبين الدائن و المدين لحسابات العملاء و اعتمد مصرف نابولي لأول مرة التعامل بالشيك او امر لنقل حامله كنوع من الاوراق المالية و استخدم مصرف البندقية الشيك او امر بنقل حامله كنوع من الاوراق المالية و في السويد قام البنك امستردام باعتماد النقود يمكن تدولها عن طريق النقل المصرفي في اصدار امر خطي قبل المودع.⁵²

تعريف البنك المركزي:

اختلفت تسمية و تعاريف المصاريف تبعا لاختلاف المفهوم و قدم بعض الاقتصاديين بعض تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي يقوم بها البنوك المركزية و من اهم التعريفات الشائعة للمصارف المركزية:

زكريا الدوري ،، سير السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، ص11-13.52

عرفت فيرا سميث (verra smith) البنوك المركزية بأنها " هي النظام الذي يوجد فيه المصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

اما شاو (W.Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان و تنظيم و تعريفه " هو البنك الذي يتحكم في الائتمان و ينظمه ".
و عرفه (a.day) بأنه " الذي ينظم السياسة النقدية و يعمل على استقرار النظام المصرفي و يلاحظ بان داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من اهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

و جاء تعريف سايرز (Sayers) بأن البنك المركزي " هو عضو او جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه ادارة العمليات المالية للحكومة و بواسطة ادارة هذه العمليات تستطيع التأثير على سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع سياسة العمليات الاقتصادية للدولة " و هذا التعريف ركز على وظيفة اخرى للمصارف باعتباره كبنك حكومة و جاء تعريف سامويلسون (Samoualson) يركز على وظيفة اخرى للمصارف باعتباره البنك المركزي هو بنك البنوك و وظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع ان يتحكم في عرض النقود.

و نرى ان جونسي (Jouncy) قد عرف البنوك المركزية انه البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية فالرئيسية له ، يتضح ان وظيفة اجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الاساس لتعريف جونسي .

في حين عرف دي كوك (Dekock) البنوك المركزية بانها : " البنك المركزي هو البنك الذي يقن و يحدد الهيكل النقدي و المصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني و من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة و القيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة احتفظته بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من

خلال اعادة الخصم و الاوراق التجارية و قيامه بدور المقرض للبنوك التجارية و انجاز اعمال المقاصة بين البنوك التجارية و القيام بالتنظيم و التحكم في الائتمان بما يتلاءم و متطلبات الاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف السياسة النقدية .
يتضح من التعاريف أعلاه إن التعريف الذي قدمه دي كوك هو جامحا شاملا لوظائف البنك المركزي بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي.⁵³

اهمية البنك المركزي:

1-تقديم الخدمات المالية:

تعمل البنوك المركزية كبنك البنوك الخاصة و الحكومية حيث تعمل على صرف الشيكات الخاصة بها و اقتراض لأعضائها كما تخزن العملات في مخازن الصرف الاجنبية حيث تقوم بشراء و بيع كميات كبيرة من العملات الاجنبية لتأثير على العرض و الطلب للنقود، و تعمل ايضا على تنظيم اسعار الصرف للسيطرة على التضخم كما تساعد المصدرين على الحفاظ على اسعارهم التنافسية بالإضافة الى انها تنتج تقارير احصائية اقتصادية لتوجيه قرارات السياسة المالية في الدولة.⁵⁴

2-التحكم في السياسات المالية في الدولة:

تقوم البنوك المركزية بإصدار العملات و تحديد اسعار الفائدة على القروض و السندات و عادة ما تقوم برفع اسعار الفائدة لإبطاء النمو و تجنب التضخم كما يمكن ان تقللها لتدميرالنمو، و النشاط الصناعي بالإضافة الى الانفاق الاستهلاكي في الجدولة و بهذه الطريقة تدير البنوك السياسة النقدية لتوجيه اقتصاد الدولة و تحقيق الاهداف الاقتصادية الموجودة.⁵⁵

زكريا الدوري ، سير السامرائي ، نفس المرجع السابق ، ص 24-25-26⁵³

Central bank , their functions and rolr www.theblance.com⁵⁴

Tray segal (15-4-2019) central banck , www.invstapedia.com⁵⁵

3-ادارة ضوابط المالية خلال حالات الطوارئ:

تعمل البنوك على وضع و ادارة ضوابط المالية خلال فترات الضغوط التضخمية الشديدة و نقص الامدادات خاصة في فترات الحروب حيث تقوم الحكومة في مثل هذه الظروف بفرض تدابير للحد من الاقتراض لأغراض غير ضرورية ك شراء السلع الاستهلاكية او منازل و تقوم البنوك المركزية بإدارة هذه التدابير حيث تحدد الحد الاقصى لقيمة القرض و الفترة التي يجب اعادة المبالغ المالية خلالها.⁵⁶

4-التأثير على النمو الاقتصادي في الدولة:

تؤثر البنوك المركزية على النمو الاقتصادي من خلال التحكم في السيولة المخصصة لنظام مالي في الدولة حيث يتم ذلك من خلال مجموعة من اجراءات اهمها:

- التحكم في مقدار النقود التي يجب ان تتوفر في البنوك و فيما تستطيع هذه البنوك اقراضه للأفراد.
- استخدام عمليات السوق المفترض في شراء و بيع الاوراق المالية المخصصة للرهن العقاري و بالتالي تحقق الاستقرار في النظام المصرفي.
- التحكم في اسعار الفائدة المخصصة للقروض والسندات.

خصائص البنوك المركزية:

1-ان البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى ادارتها والاشراف عليها من خلال القوانين التي تسمها و التي تحدد بموجبها اغراضها و واجباتها و تشرك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية و تنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل و التوجيه و المراقبة.

- 2- يحتل مركز الصدارة و قمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك و له القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه و جعل جميع البنوك تستجيب سياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها .
- 3- لا يتوحى البنك المركزي في الربح و انما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة و لكن ان حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الاعمال العارضة و ليس الاساسية التي وجد المصرف لأجلها و غالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
- 4- يتمتع بالقدرة على تحويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية و له القدرة للهيمنة على اصدار النقد و عملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- 5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية اصدار النقد و لم يعد للمصارف التجارية اي دور في الاصدار في جميع دول العالم.
- 6- هناك بنك مركزي واحد في معظم اقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الامريكية حيث يوجد فيها مؤسسة لإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة جميع مصارف الاصدار و يسري هذ الاصدار على الهند و كذلك توجد مؤسسة نقد لإصدار في المملكة العربية السعودية و البحرين .⁵⁷

خصائص البنوك المركزية في الدول النامية:

ان من اهم خصائص البنوك المركزية في الدول النامية هي:⁵⁸

- 1- ضعف الوعي المصرفي الناتج عن تدني مستوى الادراك الافراد بدور واهمية المصارف والذي يؤثر سلبا في التعامل مع المصارف مما يسبب انخفاض

زكريا الدوري ، الدكتور ، السامراتي ، البنوك المركزية و سياسات النقدية ، ص 26-27 ⁵⁷
زكريا الدوري ، الدكتور يسر اليامراتي ، نفس المرجع السابق ، ص 28-29. ⁵⁸

- في قيمة الودائع قياسا بالكتلة النقدية وبالتالي تؤدي الى الحد من قدرة فعالية الجهاز المصرفي على خلق الودائع و التوسع في الائتمان.
- 2-محدودية مساحة السوق النقدية و السبب في المحدودية يعود الى ندرة المقترضين و ضعف المؤسسات المالية و النقدية التي تتعامل بواسطة مما ادى الى ضعف تعامل المصارف مع تلك الاسواق بشكل عام.
- 3-تواجد لفروع المصارف الاجنبية بشكل كبير في معظم الدول النامية مما يجعلها تقدم في البلد عن طريق الرقابة على الائتمان او التعبير في نسبة الاحتياطي او الزيادة في معاملات نسبة السيولة مما يؤدي الى تحجيم دور البنوك المركزية بالضغط على تلك المصارف الاجنبية.
- 4-الازدواجية في انقطاع المصرفي الناتجة بسبب طبيعة اقتصاديات الدول النامية اذ تتركز فروع الجهاز المصرفي في مناطق محدودة ولا تنتشر فيها المنشآت الصناعية و التجارية جعلها تسهد اسواق نقدية متقدمة قياسا في المناطق التي لا تتواجد فيها فروع للمصارف الازدواجية تعني وجود مناطق ذات اجهزة مصرفية متقدمة و مناطق تكون فيها الاجهزة غير متقدمة او غير موجودة.
- 5-السيولة الكبيرة، نقل المدخرات كثيرا عن المعاملات المطلوبة لتراكم رؤوس الاموال في الدول النامية و يعود السبب في انخفاض الدخل الحقيقي من ناحية و ارتفاع الجزء المقطوع من ذلك الدخل و الموجه لنواحي الاستهلاكية و الذي يؤدي الى ظهور مشكلة شبه مزمن و هي تمويل العجز في الموازنة العامة و هذا يعني ان النفقات المصروفة اكثر من الايرادات محققة مما يجعلها تقوم بالاقتراض من المصرف لتمويل هذا العجز مما يقود الى اصدار

نقود لمواجهة القروض الحكومية و الذي يولد سيولة كبيرة في الجهاز المصرفي.

وظائف البنوك المركزية:

ان جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف لتحقيق صالح العام و نذكر منها:⁵⁹

1-يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي لظهور مصرف انجلترا في لندن لبيع السندات الخزينة البريطانية بواسطة إدارة الحكومة بشكل عام.

2-يمارس البنك المركزي كبنك البنوك.

3-وظيفته الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب و العملات الاجنبية و جاءت هذه الوظيفة عندما ادارة بنك انجلترا ان الودائع المصارف اقل ثابوتا من الودائع الاشخاص العاديين لذا اضطر البنك الى ان يحتفظ اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر باحتياطي ذهب اكبر من ذلك الذي تحتفظ به المصارف الاخرى.

4-احتكار وظيفة اصدار النقد حيث ينفرد البنك المركزي بسلطة اصدار و تنظيم كمية النقد وفق لمتطلبات التبادل التجاري و حاجة الوحدات الاقتصادية و من اسباب الاحتكار وظيفة اصدار النقد بالبنك المركزي هي تنشيط السلطات النقدية في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية و السيطرة على حركة التوسع والتقلص بالائتمان المصرفي.

⁵⁹دكتور زكريا الدوري ، الدكتور يسر السامراتي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، ص27.

المحاضرة 09:

معدل الفائدة

المحاضرة 09: معدل الفائدة

تمهيد: في هذه المحاضرة سوف نتعرف على معدل الفائدة الذي يشغل دورا كبيرا في بناء الإقتصاد والذي يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لدراسة إقتصاد.

مفهوم سعر الفائدة:

1-المفهوم اللغوي لسعر فائدة: الفائدة هي إسم وجمعها فوائد وتعني المال ثابت أو مادية فاد به من علم أو عمل أو مال أو غيره والفائدة هي ر.ج المال في زمن محدد بسعر محدد والفائدة في اللغة تعني الزيادة.⁶⁰

2-المفهوم الإصطلاحي:إختلفتالأراء عن إعطاء تعريف محدد لسعر فائدة بإختلاف المدارس الفكرية التي تناولت إلا أن كل تعاريف التي تمت لها مضمون واحد،وهو أن سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المفترض لقاء إستخدامه الأموال المفترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها ولكنه يختلف عن أسعار السلع والخدمات لأنه يمثل نسبة نسيا التكلفة النقدية للإفترض مقسومة على المبلغ المفترض لذلك فهو يعد سلاما ذا حدين وذلك لأنه مرة بعد عائد أعلى الأموال المفترضة ومرة أخرى تكلفة لها⁶¹

ومن ثم نجد سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي مقابل إيداعات البنوك التجارية سواء كان إستثمار لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر أو أكثر،ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي أن لا تقل عن سعر البنك المركزي كما يقوم سعر الفائدة بمساعدة البنك المركزي على تحكم في عرض النقد في عن طريق تفسير هذا السعر صعود أو نزولا على مدى المتوسط.

-ابراهيم مصطفى وآخرون،معجمالوسيط،الجزءالقاني،دارإماترات عبري 2014-ص339(1)⁶⁰
-مصطفى رشيد،النقود والمصارف والأسواق المالية الإسكندرية-1999 ص104.⁶¹

ومن ثم نجد أن سعر الفائدة يعد من أهم المتغيرات المؤثرة في القرارات الإستثمارية فمن المعروف أن الإستثمار هو ذلك الجزء المتقطع من الدخل مستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس مال ويتوقف الطلب الإستثمار على ثلاثة أمور هي الأرباح المتوقعة (الكفاية الحدية لرأسمال) وأسعار الفائدة وفرص الإستثمار وعلى المستثمر أن يقارن بين الأرباح والتكاليف فإذا كانت الأرباح أكبر من التكاليف فإنه يقوم بالإستثمار ويتوسع في المشاريع القائمة⁶².

-وعرفه آخرون على أنه العائد على رأسمال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي إفترضها لفترة زمنية محددة ويختلف بذلك السعر حسب المدة أن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المفترض فكلما زادت مدة الإفتراض زادت إجتماعات المخاطرة وبناء أعلى ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد بإتفاق المفترض والإفتراض وبناء والطلب، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال ستعمل على إنخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح وعليه فإن لكمية النقود ومعدل دورانها دورا في كمية النقود المعروضة كما أن مدافع التمويل و التحفزي والمضاربة دورا في تحديد الطلب على النقود، وخالصة القول أن أسعار الفائدة هي العائد على الإستثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المفترض عن التصرف بأمواله طيلة فترة إحتساب العائد والذي غالبا ما يكون سنويا.⁶³

تأثير معدل الفائدة على الإقتصاد:

- 1-تشجيع الإستثمار والإدخار حسب ما تتطلب ظروف كل إقتصاد.
- 2-محافظة على رؤوس الأموال المحلية وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية.
- 3-حفاظ على معدل أضخم وسعر صرف مستقرين.

-محمد طاهر، وغانز تيم، إدارة محافظ الإستثمار، دار نشر عمان-2005، ص130⁶²
-معلومات عن سعر الفائدة على موقع⁶³

4-يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستعملها البنوك المركزية للتحكم في المعروض النقدي.

5-أنه يؤثر على السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة.

6-تعمل على تخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة في الإقتصاد.

7-إرتفاع أسعار الفائدة يشير إلى وجود إقتصاد قوي والمستثمرون يفضلون الإستثمار في إقتصاد ينمو وبالتالي فإن الطلب على العملة المحلية يروج أن يزداد الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع قيمتها.

8-معدل فائدة مرتفع يعني أيضا الحصول على عائد أعلى رأسمال الذي تحتفظ به في حسابك في البنك.

أهمية سعر الفائدة:64

1-أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد:يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى أمور عوائق عند بعض الأفراد وخصوصا الذي يردون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول،لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي ولكن قد يكون هذا الإرتفاع مشجعا لأفراد آخر في وتحديدًا وذلك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالإعتماد على الإدخار المالي.

2-أهمية سعر الفائدة على المستوى العام:يساهم سعر الفائدة بتأثير في إقتصاد بشكل كامل من خلال تحقيق الأور الآتية:السعي إلى إستقطاب الإدخار من الوحدات المالية الفائضة بهدف إدخارها ضمن وحدات العجز لتحقيق النمو الإقتصادي ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة الإهتمام بالتأثير في كل من حجم الإستثماروالإدخار لأنها من الأدوات مهمة في السياسة النقدية السعي إلى التأثير في النفقات المالية الدولية حيث يشجع إرتفاع

-عبد الهادي الرفاعي،فرحعكود أثر سعر فائدة في مبيعات شهادات الإستثمار،مجلة جامعة تشرين(1) لبحوث والدراسات العلمية،مط
36-العدد06-2014،ص176-177.64

سعر الفائدة بدولة ما إلى إنتقال المال لها والعكس صحيح. الإهتمام بتوجيه الإقتصاد الدولة بناء على السياسة المخططة له ووفقا للحالة الإقتصادية السائدة.

ويأخذ سعر فائدة جانبا مهما في السوق المالية لأنه يعد من المتغيرات الرئيسية المؤثرة بتدفق الأموال على المستوى الدولي، فإذا إرتفع سعر الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى، فإن ذلك سيدقر من تدفق الأموال بقدر ما مسموح به قانونا من البلدان الأخرى إلى ذلك بلد لسببين هما: ⁶⁵

-السبب الأول: يشجع إرتفاع سعر الفائدة وحدات المستثمرة في بلدان الأخرى على إستثمار أموالها في البلد الذي يعطي أعلى سعر فائدة مع ثبات العوامل مؤثرة الأخرى.

-السبب الثاني: يدفع إرتفاع سعر فائدة الوحدات (المستثمر في بلدان الأخرى على إستثمار أموالها) مفترضة إلى البحث عن مصادر أخرى للإفترض وبسعر أقل من البلدان أخرى ويمكن إستخلاص أن فائدة واحدة من المتغيرات الإقتصادية المهمة المؤثرة في النشاط الإقتصادي كما أنه يؤثر في حجم الإستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال وبذلك يعد متغير رئيسي في التأثير على حركة تدفق رؤوس تستطيع الدولة التأثير من خلاله على النشاط الإقتصادي.

أنواع أسعار الفائدة:

1-أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية: إن سعر الفائدة الإسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك.

المركزي وتختلف تسميته من بلد إلى آخر يحدد له أنواع ثلاثة هي معدل الأولي والمعدل الثانوي ومعدل الموسمي فأما الأول يطبه البنك المركزي على مؤسسات

-عبد المنعم السيد علي وترار العبيسي، النقود ومصارف والأسواق المالية، ص300. 65

ذات الأداء المالي جيد في حين يطبق القاني على المؤسسات الأقل جدارة مالية من الأولى أما الثالث فيطبق على المؤسسات المالية الصغيرة.⁶⁶

ولعل التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الإسمي على قدر كبير من الأهمية لأن العامل المؤثر في قرارات الدائن والمدين هو العائد الحقيقي من الاستثمار والاقتراض والتكلفة الحقيقية نظير الافتراض بالنسبة للمدين.⁶⁷

إن الفائدة التي تقود على المودع والتي يحصل عليها الدائن عادة ما يتم تحصيلها في المستقبل أي عند حلول الأجر، من هذا فإن المودع يتنازل عن أمواله في حاصل للحصول على فائدة في المستقبل إلا أن مفهوم القيمة الزمنية للنقود يشير أن الفرد بحاجة إلى تعويض مقابل هذا التنازل إلى جانب حصوله على أصل المبلغ إن هذا ما يناوله مفهوم القوة الشرائية للنقود وهذا مقياس هو سعر فائدة الحقيقي الذي عرفه

$$r = i - P^e$$

فيشر في معادلة الشهيرة :

كما يبدو من هذه المعادلة فإن سعر الفائدة مقيتي آسايوي الفرق بين سعر الفائدة الإسمي أو نسبة التضخم المتوقع.

2- أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

هناك اختلاف بين أسعار الفائدة وفقا لأجل إستحقاقها فهناك أسعار فائدة خاصة بالسندات ذات أجال إستحقاق المتنوعة، كما أن هناك أسعار الفائدة خاصة بسندات الخزينة ذات

90 يوما وسندات الخزينة ذات العام الواحد وذات 30 عاما ويشير مصطلح هيكل أسعار الفائدة إلى آجال الإستحقاق الخاصة، هذه السندات وبآجال مختلفة.

- أحمد بلوافي، عبد الرزاق بالماس، حقيقة سياسة معدل فائدة صغرى جزائر-2009-ص11.66
- شوقي بورقبة، أمويل في البنوك النقدية والإسلامية عالم الكتب حديث الأردن 2013-ص(2)، ص13-187.67

فهناك قروض لتمويل ذات ليلة الواحدة والتي يكون إستحقاقها ليوم واحد كذلك هناك سندات خزينة ذات 90يوما والأوراق التجارية ذات 9 أشهر وسندات حكومية ذات 30عاما يجب أن يكون قادرا على إيجاد سندات تسمح له بالعمل وفق هذه المدة.

-إن الإختيار بين مقاييس الأسعار الأجلين قصير وطويل والمعدلات المتوقعة و المتحققة غالبا تتم على أساس إعتبرات عملية وليست نظرية،فالسعر المتوقع لا يعمل به إلا أصحاب المعاملات الفردية وفي هذه الحالة فإنه من مرجح أن تكون أسعار الفائدة حقيقية في الأجل الطويل(المتوقعة والمتحققة) متباعدة جدا بسعر الفائدة المتوقع لا يمكن حسابه بالنسبة سنوات الأخيرة من مدة المعينة وذلك لأن التضخم لم يحدث بعد، وبهذا يتعين على المحللين أن يستخدموا إستقصاء أو تتبؤ من نوع آخر للأسعار من أجل تكوين سعر فائدة حقيقي ومن ناحية أخرى فإن الذين يشترون الأوراق المالية الحكومية التي مدتها ثلاثة شهور فإن أسعار الفائدة الحقيقية في لأجر قصير (متوقعة والمتحققة) ربما لا تكون متباعدة كثيرا.⁶⁸

فهيكّل الزمني لمعدلات فائدة يمثل في تلك العلاقة بين الفائدة النسبية وسندات مثلا في مدة زمنية معينة(t) وهناك فرضية أولية والتي بمقتضاها تكون الأسواق كاملة أي يكون المستثمرين توقعات عقلانية غير مميزة من ناحية الخطر فيما تكون تكلفة مبادلات ولا تكلفة للمعلومات ومن هذا المنطلق فإن نظرية التوقعات ترى وتتبنى أن المعدلات المتوقعة بواسطة هذا السوق تكون متساوية في الأجل القصير نسبيا أما معدل الطويل الأجل فهو عبارة عن متوسط هندسي المعجل القصير الحاضر،والمعدلات القصيرة المتوقعة المدة مستقبلة⁶⁹

وبذلك تدعى العلاقة بين الفوائد من مختلف الإستحقاقات على النوع نفسه من السندات بالهيكل الزمني لأسعار الفائدة.

-مجلس الإقتصادي والإجتماعي، الأمام المتحدة، دراسة الإقتصادية م 1989، ص374. 68
-الأزفرغري تكوين معدلات الفائدة مجلة علم الإنسانية 2003، ص68⁶⁹

عوامل المؤثرة في سعر الفائدة:

1-العوامل المباشرة: نستخلص هذه العوامل فيما يلي:

أ/السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية المتبعة في أي بلد على عرض النقد (العملة في التداول) وكذلك على الودائع تحت طلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الإقتصاد، إذ أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وإحتمال إرتفاع معدلات التضخم والعكس بعكس.

ب/السياسة المالية: إن زيادة حجم الدين العام للبلد بسبب سياستها الإئتمانية يضطرها إلى الإفتراض من المصارف الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة في حالة ثبات العوامل الأخرى.


ج/مستوى النشاط الإقتصادي: يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الإقتصادي إذ أن إرتفاع وتيرة النمو في الإقتصاد يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم إرتفاع أسعار الفائدة لا سيما عندما يرافق ذلك إرتفاع معدلات التضخم وتوسع عرض النقد الناتج عن إتباع سياسة النقديّة توسعية وبالعكس.

العوامل الغير مباشرة:

أ/عامل التوقعات: تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المشمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.

ب/تفضيل السيولة: إذ كانت الأوراق المالية طويلة الأجر تحقق عائدا أكبر من الأوراق المالية قصيرة الأجر فأن ذلك يؤثر في أسعار الفائدة.

ج/تجزئة السوق: إن كل من المقرضين ومفترضين له أجل إستحقاق مفصل لديه أي أن شكل منحنى الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق طويلة وقصيرة الأجل.



المحاضرة 10:
السياسات النقدية

المحاضرة10:السياسات النقدية.

تمهيد:سوف يتم في هذه المحاضرة دراسة السياسات النقدية أسيدا من المفهوم إلى الأهداف وتعرف على أدوات السياسة النقدية.

مفهوم السياسة النقدية:

للسياسة نقدية مفهومين ضيق وواسع فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي تستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف الإقتصادية معينة كهدف النمو والإستخدام الكامل وبالمفهوم الكنزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقد التث تؤثر على النشاط الإقتصادي من خلال أثر على سعر الفائدة في السوق النقدي⁷⁰،في حين يرى آخرون أن السياسة النقدية تتضمن الوسائل المؤثرة على مستوى الإنفاق الكلي من خلال سعر الفائدة وفترة الإنتمان.⁷¹

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتمن من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير وإستعمال النقد والإنتمان وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى مراقبة على الحجم العملة المصدرة وحجم الإنتمان المصير في المقدم من قبل البنوك التجارية لقطاع الخاص والحكومة فما دام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه سلطة للتحكم في حجم الإنتمان المصرفي كذلك.

ويمكن القول أيضا أن سياسة النقدية تكمن أهميتها كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية في إي دولة من الدول فقج أخذ إهتمام يتزايد مع تفاقم الأزمات المالية وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي،ويمكن تعريف السياسة النقدية على أنها

⁷⁰suraj-B.Gupta.MonetaryEconomics.(del.HI.S.Chaud and company LTD.1909) p 3560

⁷¹Show. An intreduction on the theory of macro economics.policy (martin – Robe Von. ED.1977)

مجموعة من النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الإنكماش بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية.⁷²

-⁷³ تعريف السياسة النقدية هو تدخل السلطات النقدية نعرض التأثير على عرض النقود، توجيه الإئتمانيات استخدام وسائل نقدية معينة وهدف ذلك الوصول إلى تطبيق بعض الأهداف الاقتصادية.
أهداف السياسة النقدية:

1- الأهداف العامة للسياسة النقدية:

1- بمجرد وجود النقود في الإقتصاد كوسيلة تداول تصبح كميتها مهمة فنقصها يعطل التداول والتبادل عر نمو الإقتصاد ولأن الإدخار لا يكفي لمختلف الإحتياجات الاقتصادية كالإستثمار وتمويل الإستغلال فتدخل النقد ضروري لدفع النشاط الإقتصادي.

2- عكس هو أن تكون النقود في التداول بكمية نفوق العامة إليها فيؤثر ذلك على النمو وهذا حسب ثلاث ميكانزمات:

أ/ على مدى القصير، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا إلى إرتفاع الأجور والتكاليف مؤديا إلى زيادة نقصان مقدرة الخدمات الوظيفية على منافسة في الأسواق الدولية وبعد فترة زمنية، سيفر كل هذا على إرتفاع الواردات وإنخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الإقتصادي.

ب/ لما تكون عملية الحصول على المال سهلة هذا يجعل متخذي القرار يتساهلون في إختيار الإستثمارات غالبا ما تكون الإستثمارات سنوية فالديون السهلة المنال والقليلة

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، وإن المطبوعات جامعية 53، 2003⁷²
- ساعي ذليل النظريات السياسة النقدية، الكويت، 1982، ص 812.⁷³

التكلفة تشجع على التثبث بالتجهيزات القيمة الشئ الذي يوفر الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي،يؤخرها عن المنافسة الإنتاجية الدولية زيادة على ذلك فإن التمويل السهل"الإصدار النقدي"يؤدي إلى وضع المؤسسات الناجحة في خطر بوضع الإقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتقلص الأسواق وينخفض النمو العاطي.
ج/يعني التضخم كثيرا على المدخرين الذين يروا ماتعمم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه يقدم إمتيازات المدينين،إذ أن مبالغ يونهم تنخفض قيمتها الفعلية هذا ما يجعل التضخم التضخم عنصر ظلم ظوي المداخل المحدودة وبصفة عامة أهداف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الإقتصادية الأسعار والعملة.وهذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا وغاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي وتحكم فيه وهي أسعار الفائدة،المجمعات النقدية والقرض وسعر الصرف⁷⁴.

2-الأهداف الخاصة للسياسة النقدية:

- 1-تنظيم النمو النقدي:قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل وكثير منها يود التضخم.
- 2-جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية الازمة:إن أسعار الفائدة المنخفضة لاتؤدي على جمع الموارد الإنجليزية اللازمة ولا إلى إختيار الناجح لإستثمار أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الإستهلاكوالإستثمار.
- 3-تحقيق مستوى من بإحتياجات الصرف للتحقيق الإستغلال الوطني إتجاه،جز المدفوعات الخارجية لوقت مقدر محدودين.

-عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الإقتصاديةالكلية،ديوان المطبوعات الجامعية2003،ص53-74

4-علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة ومنها القول أن السلطات النقدية تهدف لتحقيق:

*مستوى جيد للنمو الإقتصادي.

*مستوى جيد لأسعار الفائدة.

*مستوى جيد للسعر الصرف⁷⁵

أنواع السياسات النقدية:

يتضخم السياسات النقدية على النمو التالي:

1-السياسة النقدية التوسعية:تهدف إلى زيادة المعروض النقدي في الإقتصاد عن طريق خفض أسعار الفائدة وشراء الأوراق المالية الحكومية من قبل البنوك المركزية وخفض متطلبات الاحتياطي للبنوك،كما أنها تقال البطاقة وتحفز الأنشطة التجارية والإنفاق الإستهلاكي إلا كان بلد معين يعاني من إرتفاع معدل البطالة أثناء الركود أو التباطؤ يمكن للسلطات النقدية أن تدفع السياسات النقدية التوسعية،نظرا لأن السلطات النقدية جزء من السياسة النقدية التوسعية فإنها عموما تتخفض سعر الفائدة من خلال تدابير مختلفة.

-يساعدهم من تعزيز إنفاق الأموال وتوفير المال بشكل غير موات إلى حد كبير،تؤدي زيادة المعروض من النقود في السوق إلى تعزيز الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار،يعني إنخفاض معدل الفائدة أنه يمكن للأفراد والشركات الحصول على قرض بشروط مناسبة للإنفاق أكثر على السلع الإستهلاكية باهضة الثمن وتوسيع الأنشطة الإنتاجية.

-إفزار جدل فريدة،تقنيات والسياسات الأسير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000،ص--151144.75

2- السياسة النقدية الإنكماشية: تهدف إلى تقليل المعروض النقدي في الإقتصاد، يمكن تحقيقه عن طريق زيع أسعار الفائدة، ووسع السندات الحكومية وزيادة في العروض من النقود حيث يمكن أن تؤدي إلى إرتفاع التضخم وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وتكاليف المعيشة مع السياسة النقدية.

الإنكماشية تزداد أسعار الفائدة بينما يتباطأ المعروض النقدي لخفض التضخم. ويمكن أن تؤدي بدوره إلى إبطاء النمو الإقتصادي وزيادة البطالة لكن من الضروري في الكثير من الأحيان تنفيذ ذلك للإبقاء الإقتصاد تحت السيطرة وتبريده.⁷⁶

أدوات السياسة النقدية:

تمارس السياسة النقدية دورها الإقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية التي يتوثر على الجانب الطالب الكلي في الإقتصاد (حجم الإنفاق) السلع والخدمات لاسيما الإنفاق الإستثماري من خلال تأثيرها على حجم القروض المصرفية ومن أم تأثير على سهولة أو صعوبة الحصول على الإنتمان الازم لتنفيذ مشروعات يمتلك البنك مركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف السياسة وتشمل:⁷⁷

نسبة الإحتياطي الإلزامي:

تعتبر نسبة الإحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتأثير على مستويات الإنتمان الممنوح، ما يؤثر على عرض النقود كما سبق الإشارة في الجزء الخاص بعملية خلق النقود حيث يفرض البنك المركزي. على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في حساباتها لدى البنك المركزي.

-ماهي السياسة النقدية ومن هي أدواتها.⁷⁶
-علما أن البنك المركزي قديمة هدم الإقتناع الأدبي للتأثير على توجهات البنوك⁷⁷

وبتالي يمكن لبنك المركزي إذ ما أراد تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الإحتياطي الإلزامي وبتالي يتبع قدر أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الإئتمان.كما يمكنه في حالة رفع النسبة تبني سياسة نقدية إنكماشية لتقيد العروض النقدي وتقليل معدل التضخم،سيشار إلى أن البنك المركزي لايلجأ كثيرا إلى تغيير هذه النسبة وإنما يغيرها من حيث لآخر وفق مقتضيات إدارة السياسة النقدية،حيث إن تغييرها يؤدي التغييرات واسعة النطاق في الجهاز المصرفي.⁷⁸

سعر الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقادها بعيد خصمه من أوراق مالية التجارية التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى، عندما يقوم البنك المركزي رفع سعر إعادة الفصم فإن ذلك يعني ضمنا رفع كلفة حصول البنوك على الأموال وبالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار الفائدة الاقتراض الممنوحة لعمالها:بما يعني سياسة نقدية انكماشية في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة توسعية بخفض سعر الفصم وبالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة لاقتراض لعمالها.

عمليات السوق المفتوحة:

تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري لأوراق المالية الدكوسية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الإستثمارية يؤدي إستخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان.فشاء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وإنتهاج البنك مركزي لسياسة نقدية التوسعية.

-مصطفى سليمان داود(2000) مبادئ الإقتصادالكلي"دار المسيرة"،ص224-الأردن⁷⁸


أما في حالة في ها فيؤدي ذلك إلى إنخفاض النقد المتداول لدى البنوك وبالتالي تبين سياسة النقدية الإندماشية⁷⁹.

تسهيلات الإيداع والاقتراض لليلة واحدة:

-تعتبر آلية تسهيلات الإيداع والاقتراض لليلة واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية القادرة على تأثير السريع على أسعار الفائدة وإدارة السيولة لدى البنوك فيقوم البنك المركزي من خلال هذه الآلية بتوفير السيولة لدى البنوك لليلة واحدة مقابل سعر فائدة عمليات الاقتراض لليلة واحدة فيما تلجأ البنوك التي تتوفر لديها فائض السيولة في نهاية تعاملات اليوم بتوظيفها لدى البنك المركزي في نافذة تسهيلات الإيداع ليلة واحدة مقابل حصولها على فائدة⁸⁰.

-ضياء وعيد الموسوي (1939) إقتصاد النقدي، اردغر، الجزائر، ص33⁷⁹

-ضياء وحيد الموسوي(1939) نفس المرجع السابق،105⁸⁰



المحاضرة 11:
الأسواق النقدية

المحاضرة 11: الأسواق النقدية:

تمهيد: سوف نتطرق في هذه المحاضرة على التعرف على الاسواق النقدية و
الاسواق المالية و معرفة اهميتها بالنسبة للاقتصاد

الأسواق النقدية

الأسهم:

هو عبارة عن سند يرمز الى مساهمة الشخص لملكية مشروع تجاري او صناعي
متمثل في شركة مساهمة يعطيه الحق في المشاركة في الارباح يعتبر اداة التمويل
المباشر طويل الاجل سواء كان لتحويل الاستثمار (انشاء مشروع جديد بالاكتتاب)
او لأجل توسيع نطاق الاستثمار عن طريقة الزيادة في رأسمال المشروع الموجود
بالفعل و هناك نوعان من الاسهم:

أ-الاسهم العادية: تمثل الاسهم العادية اموال الملكية في المشروع حيث يتكون
رأسمال الشركة لمساهمة عن عدة حصص متساوية تسمى بالأسهم و تمثل الاسهم
العادية المصدر الرئيسي للتمويل الدائم للمشروع خاصة في حالات الشركات التي
تكون في اول مراحل التشغيل و يرجع ذلك الى ان اصدار الاسهم لا يترتب عليه
التزام المشروع بدفع عائد ثابت لحملة الاسهم كما هو الحال بالنسبة لأنواع التمويل
الطويل الاجل و يتمتع حملة الاسهم بمجموعة من المزايا اهمها:

- حق الرقابة على المشروع.
- حق الاولوية في الاكتتاب.
- حق نقل الملكية الأسهم.

2-الاسهم الممتازة: تعتبر الاسهم الممتازة النوع الثاني من الاسهم التي تقوم الشركات المساهمة بإصدارها الا ان هذه الاسهم تسمى بالأسهم الممتازة لان اصحاب الاسهم يمتازون عن اصحاب العادية بان لهم حق الاولوية في الارباح (في حالة توزيع الارباح) كما لهم اولوية الحصول على قيمة الاصول في حالة التصفية و لكن في مقابل هذه الامتيازات نجد انه لا يكون لحملة الاسهم اي حقوق في التصويت و حضور الجمعية العمومية (اي ان اصحاب الاسهم الممتازة لا يتدخلون في ادارة المشروع).

العرض و الطلب:

تعريف العرض: هو ما يقدمه المنتجون او السابقون في السوق من السلع و خدمات و اوراق مالية تفرض بيعها و لكي يكون العرض فعلى يجب توفر شرطين اساسيين هما :

1-القدرة على الانتاج .

2-الرغبة في عرض المنتج لأنه يمكن للمنتج القدرة على الانتاج و لكنه لا يرغب في عرضه لأسباب ما تقلبات الاسعار او العكس اي قد يرغب المنتج في عرض انتاج ما و لكن ليس له القدرة على الانتاج و من بين العوامل المؤثرة على العرض نذكر:

أ-سعر السلعة او الخدمة او الورقة المعروضة لان العلاقة السعر بالعرض علاقة طردية اي كلما ارتفع السعر كلما زاد عرض المنتجين لمنتجاتهم بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن و العكس صحيح.

ب-اسعار السلع و الخدمات المنافسة.

ج-ذوق المستهلكين.

د-التقدم التكنولوجي.

هـ-تكاليف الانتاج.

تعريف الطلب: يعرف على انه الحاجة و الرغبة في الحصول او اقتناء السلع او الخدمات او الاوراق المالية لاقتناع بها او لغرض المضاربة من خلال التعريف نلاحظ انه يجب توفر شرطين الطلب هما:

1-الرغبة في حصول على سلعة او خدمة او الاوراق المالية.

2-القدرة على دفع ثمنها.⁸¹

السندات:

بشكل عام هي أداة دين تلجأ إليها الحكومة والشركات لتمويل مشاريعها حيث أنها توفر عائدا جيدا لمستثمرين مقابل مخاصرة مقبولة ويختلف معدل العائد المعطى من شركة مصدرة إلى أخرى وذلك حسب الشركة وتاريخها وملائتها المالية.

-السندات هي أوراق مالية ذات قيمة معينة وهي أحد أوعية الإستثمار والسند عادة ورقة تعلن عن أن مالك السند دائنة إلى الجهة المصدرة لسند سواء حكومة أو شركة أو مشروع وعادة تطرح هذه السندات للبيع في سوق المال لتحصيل مبلغ مطلوب لمشروع خاص ولههدف محدد فقد تحتاج إحدى الشركات لشراء باخرة ويمكن أيضا أن تطرح سندات بمبالغ صغيرة نسبيا ليكون شراؤها في مقدرة الناس العاديين وتكون هذه السندات بمثابة ورقة دين على هذه البلدية أو الحكومة أو الشركة وتباع هذه السندات

دكتور زاهر عبد الرحيم عاطف ، ادارة العمليات النقدية و المالية ، دار الياحة للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، ص247-
249⁸¹.

على الناس كوسيلة للإستثمار المضمون فيقدمون ما يدم من أموال متوفرة بضمانات معينة من قبل الجهة المستفيدة من القرض، وتتميز السندات أيضا بأنها قابلة للتداول في الأسواق وذلك في حالة إحتياج مالكيها إلى السيولة النقدية فالمالك يستطيع بيع ماله من سندات بسعر يناسب مع المدة الباقية من عمر السند ومع سعر الفائدة المتفق عليها عند البيع

اقتصاد نقدي معمق

خاتمة

خاتمة:

مما سبق و من خلال دراستنا و تحليلنا لمختلف العناصر المتعلقة بالاقتصاد النقدي المعمق ككل يمكننا من الوصول إلى معرفة الأهمية البالغة للنقود و الدور الذي تلعبه في مختلف الأنظمة الاقتصادية و مدى تدخلها في تنظيم العلاقات الاقتصادية و هكذا شهد العالم تطورا مستمرا في ماهية الأشياء التي ارتفعت الى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي واجهتنا في الاقتصاد النقدي التقليدي بحيث تعرفنا على أهمية النقود حيث نتعرف على هذه الأهمية بالنسبة للمجتمعات القديمة و الحديثة على حد سواء .

قائمة المراجع

المحاضرة 01: نشأة النقود وتطورها

- 01 j.m.cullresten money and banking , 2 rd edition london : mc crraw hill bood company (1977 , p50)¹
- 01 د.عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك الموصل : جامعة الموصل 1992 ، ص 9
- 02 د.ضياء مجيد الاقتصاد النقدي ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة 2008 ص 20
- 02 د ، عوض الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 01
- 03 الدكتور هيل عجمي جميل الجنابي ، النقود و المصارف ، ص 14 .
- 03 احمد الناقة ، نظرية النقود و البنوك و الاشواق المالية ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 7 .
- 04 نفس المرجع السابق ، ص 16-17
- 04 د عوض فاضل ، مصدر سابق ، ص 29
- 05 أسهير محمد السيد حدست ، النقود و التوازن الاقتصادي ، ص 55
- 06 عبد الرحمان يسرى احمد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، ص 34
- 08 أفليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، ص 30
- 09 أمصطفى رشدي شيخة ، ص 565.

المحاضرة 02: أشكال النقود القديمة

- 11 المصدر : I.vchandler the economie of money and banhing 3nd .ed
- 11 harper andraw .new yonh ,1963 p15 سلطان أبو علي مصدر سابق
- 13 د، ضياء مجيد استاذ المساعد ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر الاقتصاد النقدي مؤسسة النقدية ، البنوك التجارية ، البنوك مركزية ، ص 24 ، ص 26 .¹
- 13 استاذ الدكتور دليمي لخضر ، محاضرات الاقتصاد النقدي المالي المعمق .
- 14 نفس المرجع السابق ، ص 26 ص 27 ، ص 28
- 15 j.l.haison .ipid.pp 4-9¹
- 16 ضياء مجيد الموسوي ، اصلاح النقدي ، ص 29¹
- 16 j.l.hainson .ipid . pp 9¹
- 18 د.محمد سلطان أبو علي ، محاضرات في اقتصاديات نقود و بنوك ، ص 18-24
- 19 N.C .vaish .ipid.23¹

المحاضرة 03: النظرية النقدية التقليدية

- 21 بلعروز بن علي ، محاضرات في النظريات ، السياسات النقدية ، ص 8-9¹
- 22 نفس المرجع السابق ، ص 9 ، 10
- 23 علي بن قدور، محمد ببيرير، 2017، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، ص ص 10-12
- 24 ناظم نوري الشمري ، النقود و المصارف ، ص 179 ، ص 180 .
- 25 عباس كاظم الدعيمي، 2014،_السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية،¹ مرجع سابق الذكر، ص 27
- 26 الطاهر لطرش، 2013، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 72.
- 27 بلعروز بن علي ، محاضرات في النظريات ، السياسات النقدية ، مرجع سابق

المحاضرة 04: النظرية النقدية الكينزية

- 28 ¹الاستاذ بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسيا النقدية ص 35 ، 36 .
 29 ¹الاستاذة حنان تلمساني ، النظريات النقدية ، ص 03
 30 ¹بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 53 ، 54
 31 ¹بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 41
 32 ¹بلعزوز بن علي مرجع سبق ذكره ، ص 42 ، 43

المحاضرة 05: النظرية النقدية المعاصرة

- 33 ¹بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ص 65.
 34 ¹مصدر سبق ذكره بلعزوز علي ، ص 73 ، 74

المحاضرة 06: البنوك التجارية

- 35 LioudB.thomas ; op , cit , p .193¹
 36 ¹د.نبيل سدره محارب ، ص 226.
 37 ¹د.محمد كمال خليل خليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان ص 46-47 .
 38 ¹احمزة محمود الزبيدي ، داره المصارف ، مؤسسة الوراق ، عام 2000
 39 ¹د.محمد علي زبيدي ، المحاسبة في البنوك التقليدية ، دار الفكر المعاصر ، عام 2000

المحاضرة 07: التضخم

- 40 David begg and stanlyfishion and others , economies (london : mc
 craw –hill company eruope ; 1997) p.462.
 41 Dxionary.com, retneved /31-12 .2016 edited
 42 Encyclopedia.com .retrieved 31-12 .2016 ed ted
 43 ¹الجهة المناطة بها مهام البنك المركزي في الولايات المتحدة الامريكية .
 44 ¹منحط حسين و شريط خالد و ضماري عبد السلام (2019) ، التضخم و النمو
 الاقتصادي .
 45 Krekpatrickandf.nixon the aragins of inflation in less
 developpedcontinies (ed) inflation in open economic (manchester :
 university press) p.143.
 46 ¹عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك الموصل ، جامعة الموصل 1992 - ص 659
 47 ¹رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر (مصر : الهدينة المصرية للكاتب 1980)
 ص 184
 48 c.h.kirhpatreck and f.inixson .op-cit .p133-135
 49 ¹النقود و البنوك للدكتور عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، ص 612-617.

المحاضرة 08: البنوك المركزية

- 50 ¹زكريا الدوري ،، سير السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، ص 11-
 13.
 51 ¹زكريا الدوري ، سير السامرائي ، نفس المرجع السابق ، ص 24-25-26
 52 ¹Central banck , their functions and rolrwww.theblance.com
 53 ¹Tray segal (15-4-2019) central banck , www.invstapedia .com
 54 ¹Amytikkanem .www.britanica .com
 55 ¹زكريا الدوري ، الدكتور ، السامرائي ، البنوك المركزية و سياسات النقدية ، ص 26-
 27
 56 ¹زكريا الدوري ، الدكتور يسر اليامراتي ، نفس المرجع السابق ، ص 28-29.
 57 ¹دكتور زكريا الدوري ، الدكتور يسر السامرائي ، البنوك المركزية و السياسات النقدية
 ص 27،¹

المحاضرة 09: معدل الفائدة

- 69 -ابراهيم مصطفى وآخرون،معجم الوسيط،الجزء الثاني،دار إمارات عبري 2014-
ص339(1)¹
- 70 ¹-مصطفى رشيد،النقود والمصارف والأسواق المالية الإسكندرية-1999 ص104.
- 71 ¹-محمد طاهر،وغانز تيم،إدارة محافظ الإستثمار،دار نشر عمان-2005،ص130
- 72 -معلومات عن سعر الفائدة على موقع ¹
- 73 -عبد الهادي الرفاعي،فرح عكود أثر سعر فائدة في مهيات شهادات الإستثمار،مجلة
جامعة تشرين(1) لبحوث والدراسات العلمية،مط 36-العدد06-2014،ص176-177.¹
- 74 -عبد المنعم السيد علي وترار العبسي،النقود ومصارف والأسواق المالية،ص300.¹
- 75 -أحمد بلوافي،عبد الرزاق بالماس،حقيقة سياسة معدل فائدة صغرى جزائر-2009-
ص11.¹
- 76 -شوقي بورقبة،أمويل في البنوك النقدية والإسلامية عالم الكتب حديث الأردن2013-
ص(2)،ص13-187.¹
- 77 ¹-مجلس الإقتصاديوالإجتماعي،الأمم المتحدة،دراسة الإقتصادية م 1989،ص374.
- 78 -الأزفرغري تكوين معدلات الفائدة مجلة علم الإنسانية 2003،ص18

المحاضرة 10: السياسات النقدية

- 79 -¹suraj-B. Gupta. Monetary Economics. (del. Hl. S. Chaud and
company LTD. 1909) p 3560
- 80 ¹Show. An introduction on the theory of macro economics. policy
(martin – Robe Von. ED. 1977)
- 81 -عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية،وان المطبوعات جامعية
2003،53¹
- 82 -ساعي دليل النظريات السياسة النقدية،الكويت،1982،ص812.¹
- 83 -عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات
الجامعية2003،ص53-¹
- 84 -إفزار جدل فريدة،تقنيات والسياسات الأسير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية
طبعة 2000،ص--151144.¹
- 85 -ماهي السياسة النقدية ومن هي أدوتها.¹
- 86 -علما أن البنك المركزي قديمة هدم الإقناع الأدبي للتأثير على توجهات البنوك¹
- 87 -مصطفى سليمان داود(2000) مبادئ الإقتصاد الكلي "دار المسيرة"،ص224-الأردن ¹
- 88 -ضياء وعيد الموسوي(1939) إقتصاد النقدي،اردغر،الجزائر،ص33¹
- 89 -ضياء وحيد الموسوي(1939) نفس المرجع السابق،105¹

المحاضرة 11: الأسواق النقدية

- 94 دكتور زاهر عبد الرحيم عاطف ، ادارة العمليات النقدية و المالية ، دار الياية للنشر
و التوزيع ، الاردن ، عمان ، ص247-249.¹
- 95 سوق دمشق الاوراق النقدية ، مدخل الى الاسواق المالية ، ص 4 ، 10¹
- 96 ¹12.2018Vopedmimj f ;hsù,